الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار–

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم: العلوم الإنسانية.

الشعبة: تاريخ. التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الرقم التسلسلي: الرمز:

الحكام العامون وسياستهم تجاه الثورة الجزائرية

جاك سوستال أنموذجا

مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربى المعاصر

إعداد الطالبين:

- محمد بالصالح
- حسان شاري

إشراف الأستاذ الدكتور:

خيي عبد الله

لجنة المناقشة

بوعريوة عبد المالك	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
خيي عبد الله	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
ختير الصافي	أستاذ محاضر – ب–	ممتحنا

الموسم الجامعي: 1440–1441 هـ/ 2019–2020 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبـــة المركـــزية
مصلحة البحث الببليوغرافي
الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): خير عبد الله

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـــ : الحكام العاصون وسياستهم تجاه الثورة الجزائرية حاك سوستال نموذجا

من إنجاز الطالب(ة): بالصالح محمد

و الطالب(ة): شاري حسان

كلية : العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية

القسم : والتاريخ

التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

تاريخ تقييم / مناقشة: 2021/06/27

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 2021/06/28

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي
د . بابـــا عبد الله

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

إهداء

الحمد لله الذي أنار دربنا وسدد خطانا ووفقنا إلى هذا، الشكر والحمد لله، وهو على كل شيء قدير، شكرا يليق بجلاله وعظمته، أهدي ثمرة جهدي هذا، إلى أروع هدية جاءت بها الدنيا، إلى أعز وأغلى ما في الوجود، إلى من حملت وسهرت وربت، إلى من نصحتني وثابرت وصنعتني على ما أنا عليه الآن، إلى حبيبة قلوبنا " **أمي الحنون** "

إلى من زرع الإرادة في نفسي، وجعلني أتحمل كل ما صعب ولا أبالي بالفشل فلا بد من أمل جديد، إلى من علمني حب الخير والمودة للغير، إلى نور عيوننا " **أبي الغالي** " .

إلى كل إخواني وأخواتي .

إلى زملائي في الدراسة الفوج الثاني تخصص مغرب عربي معاصر.

إلى بلادنا الغالية الجزائر

إهداء : بالصالح محمد

الإهداء

إلى من أولى بها الله ورسوله ، وجعل رضاها مرضاه وطاعتها من طاعته ، إلى اعز وأقرب الناس إلى من كان سببا في سعادتي وسببا في وجودي ، لها أهدي ثمرة جهدي ، أطال الله في عمرها وجعلها ذخرا لي " **أمي الحنونة** " وإلى كل أفراد عائلتي .

إلى من زرع الإرادة في نفسي، وجعلني أتحمل كل ما صعب ولا أبالي بالفشل فلا بد من أمل جديد، إلى من علمني حب الخير والمودة للغير، إلى نور عيوننا "الأستاذ خيي عبدالله ".

إلى من زرع الإرادة في نفسي، وجعلني أتحمل كل ما صعب ولا أبالي بالفشل السيد بلبالي الحاجعلي والدكتور بلبالي عبد الكريم.

وإلى جميع زملائي السنة الثانية تاريخ مغربي عربي معاصر .

وإلى شهدائنا الأبرار

وإلى بلادنا الغاليةلجزائر

إهداء : شاري حسان

شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل والحمد له على عونه وتوفقيه إياي لإنجاز هذا العمل وأسأله أن يكون في ميزان حسناتي.

كل الشكر والامتنان لأستاذي المشرف الدكتور " **خيبي عبد الله** " الذي أشرف على هذا المذكرة، وكان له الفضل في تقديم توجيهات قيمة، فله مني أصدق التحيات وأنبل عبارات التقدير .

كما نتوجه بشكرنا للأساتذة الأفاضل في كلية العلوم الإنسانية كل باسمه ومقامه وخاصة أساتذة التاريخ، كما أتوجه أيضا بالشكر لموظفي المكتبة المركزية بالجامعة لحسن تعاملهم وتسهيلهم مهمة البحث، فلهم مني جميعا كل الشكر والتقدير.

كما نتوجه بالشكر لطاقم مكتبة "فاني مبروك " مكتبة الخدمة المعلوماتية على المساهمة في هذه المذكرة .

ولكل من أسدى لي العون من قريب أو بعيد ولم يبخل علي بالدعاء أعظم امتنانا .

مقدمة

إن الاندلاع الثورة التحريرية المباركة في01نوفمبر 1954 وتصاعد لهيبها والتفاف الشعب حولها واتساع صداها داخليا وخارجيا، كانت فرنسا تعيش في ظرف مثقلا بمشاكل المستعمرات في الهند الصينية وتونس والمغرب الأقصى، فحاول رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك "ماناديس فرانسس"أن يغير من الوضع الذي في الجزائر واستقدام إلى سياسة الإصلاحات بعدما فشلت في مجموعة من الأساليب والإجراءات التي كانت تظن أنها ستمكنها من القضاء على الثورة، حيث واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ اندلاع الثورة التحريرية القضية الجزائرية بمبدأ القوة ومحاولة منها لتصفيتها، غير أن صمود الثورة دفع بالحكومة الفرنسية إلى إتباع سياسة الإصلاحات، وهذه السياسة جاءت كتعبير عن استعداد الحكومة لإحداث تغيرات والرد على من حمل السلاح من الجزائريين في وجه فرنسا، ولأجل ذلك رأى رئيس الحكومة الفرنسية أن سياسة التغيير تقتضي كذلك تغيير الرجال وبالتالي ضرورة استقدام مسؤول جديد للجزائر وقد وقع الاختيار على جاك سوستال وهو موضوع دراستنا لأن الوالي العام روجي ليونار أثبت محدودية سياسته في الجزائر، وقد برهن عن عجزه في إفشال اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن طبيعة المهام التي أسندت إلى الحاكم العام الفرنسي جاك سوستال.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تمثلت فيما يلي:

. ما هو تعريف جاك سوستال؟

. فيما تمثلت هذه الإصلاحات التي أقدم عليها الوالي الجديد ؟

. كيف نظرت إليه جماعة المستوطنين الفاعلة في الجزائر

. فيما تمثل موقف الجزائريين من هذه الإصلاحات ؟

. هل حقا أن الوالي الجديد جاء ليطبق سياسة الإصلاحات أم أنه أقدم على إجراءات أخرى؟

أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار هذا الموضوع يعود لسببين أولهما سبب ذاتي:

. الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة.

. الرغبة في البحث ومعرفة هذه الشخصية التي ستناولها في بحثنا هذا.

أما بالنسبة لأسباب موضوعية تمثلت في:

معرفة المخططات الفرنسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية المطبقة في الجزائر بعد الثورة التحريرية .

. إبراز الخلفيات الحقيقية للسياسة الاستعمارية التي طبقتها في الجزائر بعد الثورة التحريرية .

. معرفة موقف الشعب الجزائري من هذا الاحتلال والتسلط.

أهداف اختيار هذا الموضوع:

الهدف الرئيسي من اختيار هذا الموضوع هو معرفة الحكام الفرنسيين الذين كان لهم صدى وتأثير . إن صح القول . على الشعب الجزائري بعد الثورة التحريرية وما حدث من تغيرات على المستوى الإداري والاقتصادي والاجتماعي .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه سلط الضوء على سياسة الإصلاحات التي جاء بها الوالي الجديد في الجزائر بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر1954، من أجل إخماد الثورة وعزل الشعب عنها .

الإطار الزماني للموضوع :

تبدأ دراستنا لهذا الموضوع بعد اندلاع الثورة التحريرية المباركة إلى غاية عزل الحاكم العام جاك سوستال عن سلطته في الجزائر سنة 1955 .

المنهج الدراسي:

لكون موضوع الدراسة حدث تاريخ مضى فإن الضرورة العلمية المنهجية تفرض علينا العودة إلى الأحداث الماضية، قصد سردها وتحليلها وربطها بمسبباتها، ومسايرة تطوراتها قصد

الوصول إلى النتائج المتوخاة، وذلك باتباع المنهج التاريخي الذي يشتمل على الوصف والتحليل وتقصي الحقائق وتمحيص الأحداث التاريخية، والتعامل معها بكل موضوعية .

خطة البحث:

لإنجاز هذه الدراسة اعتمدت على خطة قوامها مقدمة وثلاث فصول وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث وهي كالتالي :

الفصل الأول تحدثنا فيه عن ردود فعل السلطات الفرنسية بعد ثورة أول نوفمبر 1954 حيث تناولنا في المبحث الأول من هذا الفصل ع الإجراءات الأولية للسلطات الفرنسية تجاه الثورة التحريرية، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد قمنا فيه بالتحدث عن تعيين الوالي الجديد في الجزائر، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أهم الإجراءات الأولية التي قام بها الوالي الجديد في الجزائر .

أما الفصل الثاني فخصصناه للحديث عن الإصلاحات التي جاء بها جاك سوستال للقضاء على الثورة، ففي المبحث الأول ذكرنا فيه الإصلاحات الإدارية والمبحث الثاني الإصلاحات الاجتماعية والمبحث الثالث الإصلاحات الاقتصادية .

ثم تناولت في الفصل الثالث والأخير المواقف المختلفة من هذه السياسة التي أقدم عليها الحاكم العام جاك سوستال ففي المبحث الأول ذكرنا فيه موقف الجزائريين أما بالنسبة للمبحث الثاني موقف الفرنسيين وفي المبحث الأخير تناولنا نتائج مشروع هذه الإصلاحات .

الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا ومطالعتنا لبعض المذكرات والرسائل الجامعية لاحظنا أن هناك الذين تناولوا موضوع الدراسة بصفة خاصة وهناك من تناوله بصفة عامة لم تتطرق إلا بشيء من الاختصار لهذا الحاكم العام الفرنسي في الجزائر جاك سوستال .

أما بالنسبة للطرف الفرنسي فوجدنا العديد من العناوين التي تطرقت لهذا الموضوع بأسلوب مباشر، لكن وجدنا صعوبة في الحصول عليها .

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع التي أمدتني بمختلف المعلومات في كل فصول الدراسة أهمها :

الكتابات العربية:

أ. المصادر :

من أهمها كتاب " الجزائر عاصمة المقاومة " للمجاهد يوسف بن خده الذي وردت فيه بعض المعلومات حول أحداث هذا الموضوع باعتبار صاحب هذا الكتاب معاصر ومشارك في أحداثها، كذلك كتاب " ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر 1954 ".

ب . المراجع :

اعتمدت على مجموعة من المراجع أهمها:

كتاب" عمار بوحوش " " التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى غاية 1962" ، كذلك اعتمدنا على كتاب محمد العربي الزبيري " الثورة في عامها الأول "

ج . الرسائل الجامعية :

اعتمدت على رسالة الباحث رمضان بورغدة عنوانها الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1952. 1962 ورسالة الباحث يزيد بوهناف عنوانها مشاريع التهدئة إبان الثورة الجزائرية و انعكاساتها على المسلمين الجزائريين.

الفصل الأول:

ردود فعل السلطات الفرنسية بعد أول نوفمبر 1954

المبحث الأول: الإجراءات الأولية للسلطات الفرنسية تجاه الثورة التحريرية.

إن السلطات الفرنسية التي تفاجأت باندلا ع الثورة الجزائرية، أوصدت الباب منذ اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلميا. واعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي، وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون؛ الذين ستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم، لهذا سخرت كل قواتها المادية والمعنوية لمواجهة هذا الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية، هادئة مستقرة، وقد أدى رد الفعل هذا غير المدروس إلى سقوط حكومة منداس فرانس[1] في الخامس والعشرين فيفري 1955[2].

وقد اتحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئيا لمطالب بيان أول نوفمبر، داعية في نفس الوقت إلى ردع هذه الحركة بقوة وبسرعة، مهتمة حينا الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية بالمسؤولية عما يقع بالجزائر.

وهكذا إذن لم تخرج تصريحات كل من السادة؛ روجي ليونار[3] الحاكم العام للجزائر وفرانسوا ميتران[4] وزير الداخلية الفرنسي، ورئيس الحكومة الفرنسية السيد منداس فرانس عن هذا المضمار.

1 الزبيري محمد العربي وآخرون ، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954. 1962)**، ، دط ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007 ، ص 29.

2 المرجع نفسه ، ص 29

3 المرجع نفسه، ص 29

4 منداس فرانس (1907- 1982)؛ من السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين، انتخب سنة 1932 نائبا، وبعد الحرب الامبريالية الثانية عاود نشاطه السياسي اذ انتخب ما بين سنتي 1946- 1958 نائبا برلمانيا، كلف سنة 1954 برئاسة الحكومة الفرنسية سحبت منه الثقة في شهر فيفري 1955، الا انه بقي رئيسا للحكومة الى غاية جانفي 1956، عارض فيما بعد سياسية الجنرال ديغول تجاه الجزائر يراجع LE ETIT ROBERT, dictionnaire de culture general, pparis, 1993, p 1188

وفي يوم 5 نوفمبر 1954 أعلن وزير الداخلية الفرنسية، فرانسوا متيران، أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي "بأنه لا مجال لأي شيء سوى الحرب "ثم أضاف قائلا: "إن الجزائر هي فرنسا وهذه الأخيرة لا يمكن أن تعترف بأية سلطة غير سلطتها"[1]

أما رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس فقد أعلن أمام الجمعية الوطنية يوم 12 نوفمبر 1954، أثناء مناقشة القضية الجزائرية، بان فرنسا سوف لن تتفاوض مع أي طرف وأنها تسعى للمحافظة على وحدتها الوطنية وسيادتها. وأكد أن مقاطعة الجزائر تعتبر جزء من فرنسا، وليتأكد الجميع، حسبما قال رئيس الحكومة الفرنسية، انه لا يوجد برلمان آو حكومة فرنسية تقبل مبدأ فصل الجزائر عن فرنسا والتخلي عن الجزائر[2].

وبتمسكه بالجزائر الفرنسية والدفاع عنها حتى النهاية، مالت حكومة منديس تقة البرلمان الفرنسي يوم 12 نوفمبر 1954 ب 296 صوتا ضد 265 صوت.

أما المقيم العام بالجزائر "روجي ليونار" فقد وصف الثورة بأنها عبارة عن تمرد بعض الأعراش، وان المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة هي التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية. وفي مؤتمر صحفي بتاريخ 2 نوفمبر 1954 قال: "إن السكان الذين يبرهنون حاليا، في جميع الأوساط، على هدوء كبير ورباطة جأش يستطيعون أن يطمئنوا بأننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم، وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة". وأكد "ليونار" أن المتمردين اللذين يحصلون على دعم من الخارج يأملون أن تساعدهم العمليات التي قاموا بها في أول نوفمبر 1954 على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا. وأشار إلى أن المتمردون لن ينجوا لان ملف الجزائر ابيض، فارغ، لا مظالم فيه ولا شكاوي[3].

---

1 Bamarde DOZ et evelyne LEVER, Histoire de l'algerie: 1954-1962. Paris: seull 1982, p.62.

2 Michel k, clark, algeria in turmoll. New York: praeger, 1960, pp. 119-120.

3 مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الاولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر 1954**. قسنطينة: دار البعة، 1983، ص 88-89.

وباختصار، فان رد فعل جميع المسؤولين الفرنسيين يتمثل في استعمال القوة لقمع الثائرين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا. ففي نهاية نوفمبر 1954، تمكنت قوات الشرطة الفرنسية من سجن 750 مناضل، وفي نهاية سنة 1954 بلغ عدد المسجونين 2000 مناضل[1].

وتحقيقا لرغبات "رؤساء بلديات القطر الجزائري" القوية التي طلبت من الحاكم العام في الجزائر أن يعمل بسرعة على خنق التمرد قبل استفحاله، فالخنق ثم الخنق، قام الجنرال "شابيير Pnul charriere" قائد القوات الفرنسية في الجزائر والتي كان يبلغ عددها 57000 جندي وضابط، بتوجيه هذه القوات إلى منطقة الأوراس لدفن التمرد أين ولد. وقد اشرف على هذه العمليات العسكرية قائد ناحية قسنطينة "سبيلمان spillmann" (58 سنة آنذاك) الذي التزم بسحق المتمردين في وقت قصير جدا، وبالفعل فقد قام الجيش الفرنسي بتقبل أبناء منطقة الأوراس بعد عمليات تمشيط دقيقة. وقد أعطى هذا الجنرال تعليمات لجنوده بعدم اعتقال أي متمرد يقع في أيديهم بل ينبغي قتله لان الجيش لا يريد فتح سجون للمتمردين. وعليه، فان التصفية الجسدية لكل متمرد هي الأسلوب الفعال لردع السكان ومنعهم من تقديم أي دعم أو مساعدة للثوار[2].

الا ان المشكل الذي جابهه الجيش الفرنسي هو ان جبهة جديدة قد تم فتحها ببلاد القبائل الكبرى ابتداء من جانفي 1955، وفي اواخر 1955 وصل السلاح الى ناحية وهران، فتم تصعيد العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال الفرنسي في جميع أنحاء البلاد. وفي شهر مارس من عام 1955 اتضح أن عمليات القمع وحرق القرى في الأوراس والقبائل الكبرى غير مجدية، وآنذاك قررت فرنسا استبدال الجنرال "سبيلمان" الذي فشل في تهدئة الأوضاع ودفن التمرد أين ولد وتعويضه بالجنرال "الارد allard"[3].

---

1 DROZ et LEVER, Op.cit; p. 62.

2 عمار بوحوش، **التاريخ السياسي الجزائري من البداية الى غاية 1962**، بيروت، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى،1997، ص 407

3 المرجع نفسه، ص 407

وعندما أدرك المسؤولون الفرنسيون ان سياسة القمع غير مجدية وان السكان يتعاونون مع الثوار، قرروا انتهاج سياسة جديدة تتمثل في إدخال إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر، وفي نفس الوقت يقومون بتوجيه ضربات قوية للثوار أينما كانوا وهذا بقصد ترضية العسكريين الذين كانوا يعتقدون أن استعمال القوة ضد الثوار بدون قيود، هو الأسلوب الفعال لسحق الثائرين. وهكذا قام "فرانسوا ميثران" وزير الداخلية الفرنسي بتقديم مشروع إصلاحات سياسية وإدارية إلى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 5 جانفي 1955 يتمثل في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر بقصد تكوين فئة من المسؤولين الجزائريين وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي. كما اقترح وزير الداخلية في برنامجه دمج رجال الشرطة في الجزائر في نظام فرنسا بباريس وذلك بقصد إخضاع قوات الآمن في الجزائر إلى مراقبة مستمرة من طرف وزارة الداخلية الفرنسية وذلك بعد أن ثبت أن هناك مبالغات وتجاوزات في استعمال العنف والتعذيب في الجزائر. واقترح وزير الداخلية الفرنسية إلغاء نظام البلديات المختلطة وذلك بقصد توحيد النظام وتطبيق قانون واحد على الجميع، مثلما هو الحال في فرنسا[1].

وفي نفس الإطار، قرر منديس فرانس، رئيس الحكومة الفرنسية بتغيير الحاكم العام "روجي ليوناد" واستدعاءه إلى باريس لكب يتولى منصب مدير عام مجلس الماسبة، واستقر رأيه على تعيبين حاكم عام جديد، يتميز بالأفكار الليبيرالية، او اليسارية وقوة الشخصية والتجربة في ميدان المقاومة المسلحة، وله إلمام كبير باستراتيجيه العمل الإرهابي. هذه المقاييس تتوفر في (جاك سوستيل) الذي ينتمي إلى حزب ديغول الليبرالي وعمره لا يتجاوز 43 سنة في سنة 1955، وعنده تجربة في المقاومة الفرنسية ضد النازية، وكان يقوم بالأعمال الإرهابية ضد الألمان، واه

1 المرجع نفسه، ص 407

شخصية متميزة بحيث يقوم بمبادرات ويدخل في مفاوضات مع الثوار بطريقة سرية ولا ينتظر التعليمات من الحكومة[1].

وعندما عرض رئيس الحكومة المنصب على سوستيل، قام هذا الأخير، باستشارة ديغول في الموضوع، فرب بالفكرة وتساءل: لماذا لا؟ وأثناء استقبال "سوستيل" من طرف "مندنس فرانس" قال له رئيس الكومة الفرنسية: "انك تحتاج إلى شجاعة لكي تواجه الإقطاعيين وأصحاب النفوذ والمال الكبار بالجزائر العاصمة الذين تعودوا حتى الآن على إصدار مراسيم نزول المطر ولبروز الشمس... إن مهمتك ستكون صعبة"[2]. ثم طلب منديس فرانس من سوستيل لان يعمل على تطبيق الإصلاحات الجديدة التي تهدف إلى إزالة الهم والغم عن الجزائريين الذين يتعرضون لبطالة مجحفة وشعور بالظلم من السلطات المحلية هناك[3].

وبسقوط حكومة "منديس فرانس" اختفى مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر وحل محله مشروع يميني من إيحاء النواب الذين يمثلون مصالح الأوروبيين في الجزائر. ونظرا للفراغ السياسي الذي حدث في الجزائر بعد استدعاء ليونار يوم 12 فيفري 1955 فقد جاء "سوستيل" إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955 بعد ان طمأنه صديقه القديم "بورجيس مونري" الوزير الجديد للداخلية في حكومة "ادقارفور" اليمينية بان منصبه في الجزائر مضمون ولا يوجد أي إشكال في الموضوع. وقد جاء الحاكم العام الجديد إلى الجزائر في لباس مدني واستلم مهامه بدون استقبال أو حفل رسمي. وفي بداية رفض الأوروبيون التعامل معه على أساس انه رجل "منديس فرانس" المغضوب عليه[4].

---

1 Allstair HORN, A savage war of pace: algeria: 1954-1962. London: Mc Millan, 1977, p.105.

Ib id; 106 2

3 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 408

4 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 409

المبحث الثاني: تعيين جاك سوستال مقيم عام في الجزائر

جاك سوستال (Jacque Emile Soustèlle):[1] اسمه الحقيقي ابن سوسان (Ben Soussan) من أصل يهودي، ولد في مونبليه (Montpellier) ، درس علم الأجناس و تخصص في أمريكا اللاتينية[2]، مثقف يساري تحالف مع ديغول عام 1940، نصب محافظا وطنيا للإعلام في 1942 ثم مديرا عاما للمخابرات و محاربة التجسس في 1943-1944 ثم بعدها وزيرا مكلفا بالحكومات المؤقتة، شغل منصب أمين عام لتجمع الشعب الفرنسي (R.P.F) الذي كان أحد مؤسسيه (1947-1951) انتخب نائب ديغول في 1951 ثم عين حاكما عاما للجزائر في 25 جانفي 1955 غير أنه لم يلتحق بمنصبه إلا في 15 فيفري بعد تزكيته من طرف ادغار فور.

سوستال من أنصار الاندماج الاقتصادي، كان مناصرا للقمع و مناهضا لكل حوار مع جبهة التحرير الوطني و هو ما أكسبه شعبية كبيرة لدى الاتحاد من أجل انتقاد و تجديد الجزائر الفرنسية (USRAF) و حينما تولى ديغول مقاليد الحكم نصب وزيرا للإعلام في جويلية 1958 ثم بعدها وزيرا منتديا مكلف بالمقاطعات الصحراوية في جانفي 1959 و بصفته مناهضا لكل خطوة ترمي للاستقلال الذاتي للجزائر استقال من منصبه في فيفري 1960 ثم لجأ إلى ايطاليا عام 1961 عاد إلى فرنسا بعد صدور قانون العفو الشامل في 1968 و انتخب نائبا عن الرون (1973-1978)[3]، و استأنف سوستال ابحاثه الجامعية بحيث ألف عددا من الكتب و الدراسات حول حضارة الأزتيك في المكسيك و أخرى تناول فيها مساره السياسي و سرح

---

(1) من مواليد 03 نوفمبر 1912، حيث كان والده بائعا للدراجات (ينظر L'encyclopédie générale).

(2) Yves courrière, la guerre d'Algérie, le temps des léopards, vol 2, éd, Rahma, AlgER, 1993, P15.

(3) عاشور شرفي ، "**قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**"، ترعمار مختار، الجزائر، دار القصبة للنشر 2007، ص 196.

مساعيه في الجزائر و كان أشهر ما كتب عن الجزائر كتاب "الجزائر المحبوبة و المتألمة"، « Aimée et souffrante Algérie » 1956 أي مباشرة بعد انقضاء عهدته حيث عرض فيه تجربته كوالي عام و أهم ما ميز فترة حكمه.

توفي جاك سوستال في 07 أوت 1990[1] و من أبرز مؤلفاته:

- Le drame algérien et la décadence française 1957.
- Algérie, le chemin et la paix, 1960.
- L'espérance trahie 1958-1962.

لقد تبلورت سياسة الإصلاحات من أ جل الحفاظ على الجزائر فرنسية , من خلال مشروع جاك سوستيل الحاكم الجديد وكان مذهبه الذي كان من خلال يؤمن به حتى بعد مغادرته السلطة هو أن الجزائر تبقى فرنسية إلى الأبد وحتى تبقى كذلك ينبغي القيام بإصلاحات شاملة للقضاء على الثورة لدى المسلمين الذي يشتكون أكثر من 90%من السكان الأصليين وقد عبر عن مذهبه هنا في خطابه الذي أ لقاه في مدينة الجزائر يوم 23 فيفري 1955 إن فرنسا لا تفرق بين مقاطعاتها الجزائرية أ و البريطانية أوغيرها من بلاد فرنسا وهي ليست مستعدة لمغادرة هذه أو تلك وإن فرنسا موجودة في بيتها "فقد قامت حكومة مامنديس فرانس بتعيين جاك سوستيل ل أنه الرجل المناسب لإخماد نار الثورة.

وصل جاك سوستيل الحاكم العام الجديد إلى الجزائر يوم 15 فبراير 1955[2] وكان من بين الشخصيات المساعدة له رجلان يغرفهما المسلمون , قام بتعيينهم لما يتمايزون به من الإعتدال و الإنتفاخ على قضايا أبناء الجزائر جاك جوبي رئيس لديوانه وهو شخصية يسارية ومقربا من منديس فرانس وأختار الرائد فاسان مونتاي وهومدير سابق للأ هالي في المغرب , ثم

1Patrick Eveno et Jean planchais, la guerre d'Algérie, Dossiers et témoignages, éd, LA découverte et journal le monde, Paris 1990, P 103.

2 رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962** سنوات الحسم والخلاص، الطبعة الاولى، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012 ، ص102

إنضمت إلى نواة سوستيل الكاتبة الفرنسية المشهورة جيرمين تيون [1]التى قد أسند اليها مهمة بناء المراكز الاجتماعية وتقديم المساعدات الاقتصادية الى السكان المسلمين حتى ينسلخوا عن ابناء جلدتهم ويبتعدوا عن دعم ثوارهم[2]، لم يحظى جاك سوستيل عند قدومه الى الجزائر لتولي مهامه باي استقبال او حفل رسمي لانه كان منبوذا من طرف الثنائي روني ماير وبورجو وغيرها من غلات المعمرين الاروبيين الذين قاموا بتنظيم حملة اعلامية مسعورة ضده، دعو افيها جميع المستوطنين الى مقاطعة استقباله وعدم التعامل معه لعوامل عدة منها:

- انه يهودي اسمه الحقيقي بن سوسان.
- انه يساوي عميل للشيوعية العالمية على رأسها الاتحاد السوفياتي.
- انه ينتمي الى حزب ديغول الليبيرالي.
- ان منديس فرانس هو الذي قام بتعيينه في منصب الحاكم العام وهذا يعني انه ينتمي الى السياسة المرفوضة في المجلس الفرنسي التي سيعمل على تطبيقها حال وصوله لسدة الحكم استقبل سوستال يومها من طرف سيكوتالي الامين العام للولاية العامة في الجزائر والذي ادار شؤونها بالنيابة منذ تنحية روجي ليونارا وجون فوجور مدير الامن والجنرال شريار قائد الناحية العسكرية العاشرة لاعتقادهم ان جاك سوستال رجل اصلاحات لذلك حاول ان يطمئنهم من خلال تصريح ادلى به بعد ايام قليلة من توليه مقاليد الحكم في الولاية الرابعة[3] جاء فيه: " ان فرنسا هنا في ديارها او على الاصح ان الجزائر وجميع سكانها جزء من فرنسا وهي جزء لا يتجزأ عنها ان مصير الجزائر فرنسي وهو اختيار قررته فرنسا وهذا الاختيار يدعى الادماج "[4]

1 نفسه، ص140

2 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص41

3 يزيد بوهناف، **مشاريع التهدئة ابان الثورة الجزائرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954-1962)** مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ حديث ومعاصر، المشرف: قريري سليمان، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 61

4 عثماني مسعود، **الثورة الجزائرية اما الرهان الصعب**، طبعة جديدة، ج1 ،عين مليلة الجزائر ، 2013 ، ص 200

المبحث الثالث : الإجراءات الأولى لجاك سوستال:

جاءت تجربة سوستال في الجزائر تحمل مظهرين أو طابعين: طابع الإصلاحات و طابع التهدئة فبمجرد وصوله في منتصف فيفري 1955 و تثبيته في الولاية العامة من طرف أدغار فور، صرح أمام جمع من مستقبليه في الجزائر: "أنا جد مقتنع أن الأحداث العصبية التي نعيشها ما هي إلا أزمة تطور ... علينا أن نعرف كيف نستخلص منها الدروس و يجب أولا تشخيص كل المشاكل"، و في أول لقاء له مع الصحافة في مكتبه صرح قائلا: "مسؤوليتكم ستكون كبيرة ... لا وجود لمشكل دون حل إذا ما تناولناه بإرادة دراسته بنزاهة و بنظرة تأخذ بعين الاعتبار المنفعة العامة ... ستكون مهام التعليم، التشييد و الإعانة على حياة أفضل هي أهدافنا[1]"و في المقابل طمأن جماعة الغلاة التي اشتبهت فيه بأنه جاء للتخلص من مستعمرة الجزائر حيث ال في أول خطاب له أمام الجمعية الجزائرية "الجزائر و جميع سكانها يمثلون جزءا لا يتجزأ من فرنسا ... فرنسا لن تغادر الجزائر إلا كما تغادر مقاطعتي بروفانص أو بريتاني ... لقد حددت فرنسا خيارا و هذا الخيار يسمى الادماج (Intégration)" و لقد بقي سوستال يحرر نفس المبادئ و التصريحات إلى آخر عهدته[2]

و بمجرد وصوله أخذ سوستال يستعلم و يدرس الأوضاع بحيث عقد اجتماعا في نفس الليلة مع الأمين العام للولاية العامة موريس كوتولي و معاونيه لمناقشة الأوضاع العامة، و هكذا شخص سوستال المشكل بسرعة: سياسة الميز الاجتماعي باختلاف شروط الحياة و اللامساواة و جاء بحل أطلق عليه "الإدماج" و كان أهم سبب للثورة في نظره هي مسائل الفروق الاجتماعية و الفقر.

Jacque Soustèlle,aimee et souffrante algerie Ed plon pris 1956 p2

(2) ايفة بريستير "في الجزائر يتكلم السلاح نضال شعب من أجل التحرير", تر عبد الله ف. كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1989، ص 138.

و أكد في تصريحاته أنه لم يأت إلى الجزائر لخوض المعارك و إعادة إثارة روح الامبريالية و الاستعمار بقوة السلاح، أو حتى لسحق نمرد شامل، لأن الأمر في نظره: "لا يحدث سوى في بعض الدواوير البعيدة و المتوحشة" و بالمقابل فهو جاء لمساعدة السكان على الحياة بعد ن أُهملوا و تُركوا لمداخيلهم المحدودة، و أنه يتعين عليه حمايتهم بيد ممدودة و إنقاذهم ببعض الإعانات المالية و عل العموم، أكد الوالي العام منذ البداية على أولوية الحكم المدني لأنه يريد: "إحلال الود و الثقة و السلام"[1]

عندما أنهى سوستال تكوين ملفه عن الأوضاع في الجزائر، و التي وصفها بالكارثية وجد أن الادارة الفرنسية قد ردت على عمليات أول نوفمبر 1954 بقمع أعمى، انتهى بتوقيف عدد كبير من اطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف مصالح شرطة الاستعلامات العامة (Les R.G) بلغ عددهم (2000) مناضل، زجت بهم في السجن من دون محاكمة، و قامت بخطر الحركة المذكورة في 5 نوفمبر 1954.

وقد أشار أحد أكبر مقربي الوالي العام و مساعديه و هو الرائد فانسون مونتاي (V.Montiel) على مسؤوله الأول على ضرورة مقابلة هؤلاء و الإفراج عنهم و كانت البداية مع أول مسؤول عن الثورة تم ايقافه في 14 فيفري 1955 و هو مصطفى بن بلعيد الذي كشف حواره مع الرائد مونتاي عن أهداف الحكومة الثورية و قضية الشعب الجزائري مشيرا إلى تجاوزات الجيش الفرنسي في الأوراس، بحيث طلب من مونتاي أن تسحب هذه القوات من هناك و يتم العفو عن السجناء السياسيين، و عاد مونتاي إلى الجزائر يحمل تصريحات بن بولعيد و كذا الوثائق التي كانت بحوزته إلى الوالي العام غير أن هذه الاتصالات لم تفسر عن أي نتيجة تذكر.

1 Jean Vaujour, Histoire de la révolution algérienne, « De la révolte à la révolutionné, aux premiers jours de la guerre d'Algérie, », éd, Albin Michel, A Pris 1985, P.P409-410.

وكان الوالي العام و مساعديه يهدفون من وراء هذه الاتصالات إلى محاولة الكشف عن قيادة الثورة و مسؤوليها و من كان وراء تفجيرها، لأن أغلب القادة في هذه الفترة كانوا مجهولين لدى الإدارة الفرنسية.

وفكر الوالي العام في إمكانية استغلال هذه الإطارات، فكلف فنسون مونتاي بمحاولة التفاوض مع ثلاث شخصيات نافذة في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (M.T.L.D) و هي عبد الرحمن كيوان و مولاي مرباح عن المصابين و بن يوسف بن خدة عن المركزيين و تمت اللقاءات فعلا بين الاطارات المحبوسة و الرائد مونتاي في نهاية فيفري و بداية مارس 1955، حيث أراد هذا الأخير حبس نبض كلا من بن خدة و عبد الرحمن كيوان و معرفة أفكارهما و أشار السجينين على مبعوث سوستال بأن الجهة الوحيدة المؤهلة للتحاور و التفاوض مع السلطات الفرنسية حول مستقبل الجزائر هي جبهة التحرير الوطني و مسؤوليها، و أضاف أنه إذا كانت فرنسا تنوي حقا التفاوض فعليها أن تبادر بإطلاق سراح جميع الجزائريين المحبوسين أو المحالين على الاقامات الجبرية عقب أحداث الثورة.[1]

والواقع أن سوستال كان يأمل من وراء هذه الاتصالات، أن يقحم المركزين في "قوة ثالثة" يطعن بها تمثيلية جبهة التحرير الوطني، لكن آماله خابت بعد أن رفضت هذه المجموعة الانسياق في هذا المسعى.[2]

اثر فشله في التفاوض مع الاطارات واصل الرائد مونتاي عمله الاستعلامي من جانب الوطنيين و حصل على موافقة الوالي العام ليجمع عددا من الشخصيات الوطنية المعروفة باعتدالها و التي كانت تنشط في تشكيلات سياسية تقليدية أو منظمات اجتماعية في لقاء سري مع

(1) Ben Youcef ben Khedda, Abane-Ben M'hidi : leur apport à la révolution algerienne, éd Dahlab, alger 2000, P74.

(2) خالفة معمري، **عبان رمضان**، تعريب زينب زخروف، الجزائر، منشورات ثالة، 2007، ص 228.

سوستال و تم ذلك فعلا بتاريخ 28 مارس 1955 في قصر الصيف (Palais d'été) مقر الولاية العامة و تعلق الأمر بأربع شخصيات و هي :

- الشيخ خير الدين، نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- الأستاذ (المحامي) و قواق أحد مقربي مصالي الحاج.
- الدكتور أحمد فرنسيس، مسؤول في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الذراع الأيمن لفرحات عباس.[1]

خلال اللقاء أثار الشيخ خير الدين انتباه الوالي العام إلى القانون حالة الطوارئ الذي تمت المصادقة عليه و الذي يمكن أن يكون بداية لتجاوزات جديدة، و أشار أحمد فرنسيس إلى أنه لا يمكن اقرار سياسة التهدئة إلا عن طريق الإفراج عن السجناء السياسيين و العودة إلى حرية التعبير، و اقترح سوستال في الأخير على هذه الشخصيات أن تؤسس "تجمعا وطنيا شرعيا" و "عقلانيا" يمكن للحكومة أن تتفاوض معه.[2]

ويبدو أن قيادة جبهة التحرير الوطني ممثلة في شخص عبان رمضان كانت على علم بهذه الاتصالات و المفاوضات و ما منشور الفاتح أفريل 1955 الذي حرره عبان إلا دليلا على ذلك، إذ رأى أنه من المستحيل إفشال هذه الإستراتيجية و إحباط المحاولة، إذ جاء في هذا المنشور "إننا نحذر من الذين يبثون الشك و الغموض و نتحد بكل من يلجأ إلى الكذب لتضليلك عن سبيل الصواب، إن محكمة جيش التحرير الوطني وف تحكم بلا رحمة و لا شفقة على الخونة و على أعداء الوطن..."[3]

(1) حميد عبد القادر، "**فرحات عباس رجل الجمهورية**"، الجزائر، دار المعرفة 2007، ص 148.

(2) مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل و الخارج، الجزائر – القاهرة 1954–1956 و مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، الجزائر، دار القصبة للنشر 2004، ص 43.

(3) Amar Hamdani, Krim Belkacem, le lion des Djebels, éd, Balland, Paris 1973, P145.

من جهة أخرى كان فرحات عباس و منذ قدوم سوستال، يعمل على إقناع زملائه في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بضرورة منح الوالي العام الجديد فرصة لتطبيق الإصلاحات التي روج لها، غير أنه أبدى تحفظه هو الآخر بعد أن أحسن بأن مواقفه صارت هشة، ذلك أن أعضاء حركته واجهوه و اتهموه بـ"المماطلة" مما جعله يصرح في 25 فيفري 1955 بالبليدة بأنه ضد "الإدماج" و أعلن عن تضامنه مع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المحلية، ثم قال أمام وسط من مقربيه بأن "الاتحاد في مرحلة الاحتضار"[1].

و مع ذلك لم يجد عباس مانعا من مقابلة الوالي العام و إجراء حوار ثنائي معه، رغم أن هذا الاخير استاء من تصريح الاتحاد في 27 مارس 1955 خلال اجتماع له بالعاصمة، و هو التصريح الذي كرره خلال عدة أسابيع – بحيث قال أنه "يمد يده لإخوانه في الحزب السري" مضيفا "بالأمس، لم أكن أوافق أخي، و كل واحد كان يشتغل من جانبه، أما اليوم، فهذا الأخ المسجون، و من واجبي مساعدته" و تم اللقاء بين الرجلين في سرية تامة يوم 2 أفريل 1955 و قد اختار سوستال هذا الظرف بالذات ليقترب من عباس بطرسقة دبلوماسية و سرية.

ويذكر فرحات عباس أنه صرح يومها للوالي العام قائلا: "كلنا فلاثة سيدي الحاكم، فالشجعان حملوا سلاحهم، و الأقل شجاعة هم في ديوانك يواجهونك ... " و أردف قائلا: "هل تظنون أن إلغاء النظام الاستعماري سيتم بسهولة تامة بمجرد تطبيق سياسة الادماج، بدلا من تأسيس دولة جزائرية عصرية و ديمقراطية، يسخر فيها القانون لحماية المجموعتين؟ ... إن الكولون لن يقبلوا أبدا التنازل عن ذرة واحدة من امتيازاتهم، و لا المساواة مع العرب..."

وبعد ذلك اقترح فرحات عباس على الوالي العام التفاوض مع كلا من مصطفى بن بولعيد و رابح بيطاط الموقوفين.[2]

(1) خالفة معمري، المرجع السابق، ص 145.

(2)Ferhat Abbas, Op, Cit, P48.

لكن سوستال أخطأ التقدير هذه المرة لأن فرحات عباس كان قد وضع قدما في الجانب الآخر، و انتهت هذه الاتصالات إلى ما ألت إليه مفاوضاته مع باقي الشخصيات سيما و أن عباس لم يعد يمثل الشيء الكثير في الجزائر و في أوساط الجماهير[1] و على العموم فإن هذه المفاوضات التي تواصلت إلى غاية شهر ماي من سنة 1955 انتهت إلى دون نتيجة و كان المفاوضون الجزائريون يرغبون في الحصول على بعض الحقوق و الضمانات اللازمة لتحقيق الإصلاح الذي أعلن عنه سوستال، و تأكدت الإدارة بعد المفاوضات هذه أن البيانيين و العلماء لم يعودوا يمثلون شيئا في الأوضاع الجديدة، و عليه توقفت المفاوضات و التجأ الوالي العام إلى سبيل آخر غير التفاوض ليجده في المجهود الحربي.

أعلن سوستال منذ خطابه الأول أمام الجمعية الجزائرية عن ضرورة "مكافحة الإرهاب" و حذر الأوروبيين من كل إفراط قائلا: "التهدئة هي واجبنا الأول ... و خصم المجموعتين خصم واحد لا ينبغي أن يكون بينهما اشتباه و لا خوف، فلنحذر السقوط في الحلقة اللامتناهية من الخرف و العنف"[2]

وسيدلي الوالي العام طوال وجوده في الجزائر بعدة تصريحات في مختلف أنحاء البلاد يؤكد فيها بأن فرنسا قد أدركت أهمية الجزائر، و لذلك فهي مستعدة للذهاب إلى أبعد الحدود من أجل الحفاظ عليها، و جاءت إجراءاته تجاوبا مع اهتمامات توفير الأمن للسكان باستعمال الوسائل العسكرية المكثفة، و الاعتماد على الجيوش الإفريقية، التي تتقن استعمال نفس الأسلحة و الأساليب التي يقاتل بها رجال المقاومة.[3] و توالت الإجراءات و القرارات و القوانين في الجزائر و هو يتقن جيدا أساليب القمع.

(1)Claude paillat, deuxième dossier secret de l'Algérie, éd, les presses de la cité, Paris 1962, P157.

(2) Y, courrière, Op, Cit P45

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 104.

يعتبر قانون حالة الطوارئ أخطر إجراء أقدم عليه الوالي العام في الميدان الأمني و العسكري بحيث صدر بتاريخ 19 ماس 1955 بيانا عن وزارة الداخلية يتضمن إعلان حالة الطوارئ، و هو إجراء قانوني جديد، أصدرته السلطات تجنب للجوء إلى حالة الحصار التي يحث عليها الدستور عند قيام حرب أو تمرد للجيش.[1]

وقد عرف مشروع هذا القانون مناقشات طويلة في البرلمان الفرنسي و تأخر تطبيقه بسبب معارضة البعض و اختلافهم حول المسألة، و خاصة خلاف "أدغار فور" مع "ماندس فرانس" و عمل سوستال على شرح السياسة التي كان ينوي انتهاجها بفضل تطبيق هذا القانون إلى جانب الدعم المالي و الإصلاحات، و هي السياسة التي لخصها في عبارة "سياسة الثقة و الأخذ بعين الاعتبار" و لقي المشروع أكبر معارضة من طرف نواب عمالة قسنطينة لأن الحركة الثورية استفحلت هناك، و أخذت في الظهور تدريجيا في منطقتي القبائل و الوسط.

وفي الأخير صودق على قانون حالة الطوارئ بـ 379 صوتا مؤيدا و مقابل 219 صوتا معارضا،و في 01 أفريل 1955 صادق مجلس الجمهورية على قرار البرلمان وصار القانون ساري المفعول ابتداءا من 3 أفريل 1955.[2]

فور ذلك قاد ريني ماير (R. Mayer) حملة معارضة ضد هذا القانون واصفا إياه على أنه "نصف إجراء" و غير مجدي، و كان يأمل مع جماعته من كبار المستوطنين في إصدار "حالة الحصار" تسمح بتركيز جميع السلطات المدنية و العسكرية في يد واحد تمكنهم من اتخاذ "الإجراءات الضرورية" سواء تعد حلا وسطا بين الحالة العادية حيث تحترم فيها جميع الحريات و حالة الحصار التي تستوجب حل الهياكل الإدارية لأنها تحول الحكم إلى السلطات العسكرية، غير

(1)Y courrière, Op, Cit, PP 90-91.

(2) Jean vaujour, Op, Cit P432.

أن تطور الأحداث أكد بأن حالة الحصار هذه لم تختلف كثيرا عن حالة الحصار لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات الفردية و من بين هذه الإجراءات: [1]

- النفي و الإقامة الجبرية
- تفتيش المنازل بالليل و النهار.
- مراقبة الصحافة و النشاطات الثقافية.
- إحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني في بعض الحالات.

وتنص المادة الأولى من قانون حالة الطوارئ على أن الإجراء الجديد "يمكن تطبيقه على كل أو جزء من تراب الوطن الأم و الجزائر، أو عمالات ما وراء البحار و يكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها و خطورتها".

القسم الثاني من القانون يقيم حالة الطوارئ على التراب الجزائر لمدة ستة أشهر و يطبق حسب مرسوم 06 أفريل 1955 في مقاطعات تيزي وزو، باتنة و تبسة[2] و قد اعتمد الإبهام في تحرير نص هذا القانون حتى يتسنى للسلطات ممارسة الاضطهاد في كل ناحية يمكن أن تظهر فيها تحركات الثوار.

وقد صدر بتاريخ 07 أوت 1955، قرار بتمديد حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر أخرى و مددت إلى كامل الترب الجزائري بقرار 28 أوت 1955 بعدما شهدته منطقة الشمال القسنطيني من هجومات و عمليات في 20 أوت 1955.

وسمح هذا القانون للإدارة و الجيش بارتكاب عدة تجاوزات و خرق بعض موارده كالمادة السابعة التي تمنع تحويل المحالين على ما سمي بـ "مراكز الإقامة" إلى محبوسين في محتشدات، لكنه

)J, Vaujour, Op, Cit P 433.

(2) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 105.

ساهم أيضا في توسيع المد الثوري أكثر من احتوائه، كما سمح قانون حالة الطوارئ للوالي العام ليفرض الرقابة على الصحافة ابتداءا من 22 أفريل 1955.[1]

كان من بين الإجراءات التي صاحبت إقرار حالة الطوارئ في الجزائر إقامة المحتشدات و التي جاء أمر إنشائها في المادة السابعة (7) من وثيقة القانون و تشير إلى أنه "بإمكان وزير الداخلية في جميع الحالات، و الوالي العام في الجزائر أن ينفيا إلى أي دائرة ترابية أو إلى مكان محدد، كل شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن و النظام العام"[2] و تم اختيار المناطق النائية لتأسيسها، حتى يقطع الاتصال بالأشخاص المجبرين على الإقامة فيها، و قد تأسس أول محتشد أو مركز إقامة بالمسيلة في منطقة شبه صحراوية و خالية من السكان، حيث تم حشد حوالي ست مئة (600) رجل في ظرف شهر واحد، و جاء في التقارير أنه من بين 200 شخص موقوف يوجد 160 لم يرتكبوا أي فعل.[3]

وفي 7 جويلية 1955 صدر مرسوما آخر ينص على أن "المراكز المهيأة لتوفير الإقامة و التغذية للأشخاص المعنيين في قانون 03 أفريل 1955، يوضعون تحت سلطة حاكم المقاطعة أو قائد الاقليم حيث يقيم ... و لا يسمح بالإقامة في المحتشدات سوى للأشخاص الموضوعين في حدود المحتشد..." و يشير ذات المرسوم إلى أن كل شخص يتجاوز حدود[4] المحتشد سيعرض نفسه لمتابعات قضائية بتهمة الإخلال بقانون 1955.

ورغم كل ما ورد في وثيقة القانون و المرسوم المذكور، إلا أن ذلك لم يمنع من تحويل هذه المحتشدات إلى معسكرات، و مع ذلك كانت النتائج المرجوة منها من طرف الإدارة الاستعمارية

(1)Pièrre Beyssade, la guerre d'algerie 1954-1962. De l'insurréction à la fin de la IV république des Barricades d'alger a la paix d'évian, éd Planéte Paris 1968, P 41.

(2) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص، ص 105-106.

(3)Y, Courrière Op, Cit, P 105.

(4)P Beyssade Op, Cit, P 41.

عكسية لأن المحتشدات تحولت إلى مراكز لنشر مبادئ و أهداف جبهة التحرير الوطني، و لعبت فيها العناصر المسيسة دورا هاما في التوعية و شرح القضية الوطنية.

أما الوالي العام الذي أمر بإقامة المحتشدات في عمالة قسنطينية، فإنه قد حسن علاقته مع الغلاة المستوطنين، و كبر في أعين جماعات الضغط في العاص
العرب" سيما بعد أن بدأت انتقادات اليسار له منذ أفريل 1955.[1]

إلى جانب الترتيبات التي وضعتها الولاية العامة و الحكومة الفرنسية وافقت هذه الأخيرة على تطبيق مبدأ "المسؤولية الجماعية" و منح التفويض المطلق للقادة العسكريين لفرض هذا المبدأ كل على طريقته، فالجنرال شريال يفسره بأنه يعني إلقاء القبض على جميع رجال القرية و الزج بهم في المحتشدات إذا قام المجاهدون بأي عمل تخريبي على مقربة من تلك القرية ثم يسجنون بعد دفعهم غرامات و إعادة إصلاح ما خرب، أما الجنرال بوفر (Beauffre) فكان يرى أنه يجب هدم القرية بأكملها في حالة ما إذا أعدم جندي فرنسي واحد في تلك القرية.

ولم يتردد سوستال من جانبه في تدعيم و تشجيع مثل هذه الإجراءات إذ صرح في أحد الاجتماعات قائلا: "أما موافق على تحميل المسؤولية للسكان المتواطئين: إجبارهم على الإصلاح و التعويض، و إن لم يكن لديهم مالا، نرغمهم على الأشغال، و علينا مصادرة مواشي و أملاك المتمردين ..."[2]

وكانت حالة الطوارئ و إجراءاتها المرافقة ترمي جميعها إلى خلق حالة من الصدمة النفسية، ومحاولة عزل الثورة عن الجماهير، غير أن التجارب العديدة كشفت بأن السجون و المعتقلات والمحتشدات كانت مراكز جيدة للتكوين السياسي و نشر الوعي حتى أن معظم المعتقلين و بمجرد الافراج عنهم التحقوا بجبهة التحرير الوطني و جيشها.[3]

(1) محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق، ص ص 106-107.

(2) Y, Courrière Op, Cit, P 103.

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 107.

في مطلع شهر ماي أخذت معالم سياسة سوستال في الجزائر ترتسم و تبرز مع تطور أحداث الثورة، إذ أكد في منتصف هذا الشهر أن "الإدماج هو رفض الاستقلال" و صرح وزير الداخلية موريس بورجس مونوري في ندوة صحفية يوم 13 ماي أنه "لا حاجة لفرنسا أن تبحث عن محاورين لها في الجزائر، فلا وجود لمحاور لها سواء في الداخل أو الخارج، و الجزائر عبارة عن ثلاث عمالات فرنسية"[1]

هذا التصريح كان يعني استبعاد كل امكانية للتفاوض مع قيادة جبهة التحرير الوطني، و تأكيد لسياسة القمع، إذ واصل بورجس مونوري تصريحه قائلا: "القمع سيكون دون هوادة ... و لا تفاوض فسوستال موافق على الحرب و هو تحت الحماية"[2]

وعلى الرغم من الترتيبات و الإجراءات المختلفة و الامكانيات الحربية المسخرة لخنق الثورة و كذا صعوبة التسليح عند جبهة التحرير الوطني إلا أن التقارير المتشائمة للقادة العسكريين و التي بعثوا بها إلى الحكومة لم تتوقف و كانت تدل على أن العمليات الثورية كانت تزعزع الإدارة الاستعمارية و تجعلها في حالة استنفار، هذه التقارير كانت تهدف دون شك إلى دفع الحكومة في باريس للاستجابة لكل الطلبات المتعلقة برفع ميزانية الحرب و عدد المقاتلين و سن قوانين جديدة من شأنها أن تخنق الثورة في المهد.[3]

وكان سوستال من جانبه يراهن على ما يسميه با"القمع الرسمي" بالاعتماد على قوات الجيش وكذا إعادة الثقة للجماهير.

لكن القمع الذي أراد الوالي العام أن يطبقه لم يكن ليتم بتلك القوات "الضئيلة" التي كانت بحوزته في الجزائر و التي لم تتجاوز في أول نوفمبر 1954 حدود الـ 49700 جندي

(1)Henri Alleg (et autres), la guerre d'Algérie, les occasions perdues, par J. Douzoun, éd Messidor (Temps actuels) France 1981, P512.

(2)Idém.

(3) العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 127.

تصل في الفاتح من فيفري 1955 إلى حوالي 83400 جندي و عليه اغتنم سوستال أول فرصة أتيحت له ليثير انتباه الحكومة في باريس إلى ذلك، إذ تلقى في 12 ماي 1955 برقية من وزير الداخلية بورجس مونوري يقترح عليه إمكانية توسيع إجراءات القمع المطبقة في الأوراس إلى منطقة الشمال القسنطيني، ورد سوستال على وزيره بتقرير يذكر فيه أن عدد أفراد الجيش قليل: "و أن القوات المتوفرة لديه في الجزائر بصفة عامةمة غير كافية للقيام بمبادرةو نظرا لنفاذ الاحتياط فإنه يستحيل القيام بتوسع في المراكز الثائرة، خاصة في منطقة القبائل الصغرى"، و طلب إمداده بمئة ألف (100000) جندي و في أقرب الآجال، و سرعان ما تلقى سوستال ردا سريعا على طلباته من الوزير حيث تقرر رفع عدد أفراد الجيش إلى مئة ألف جندي بعد أن تم استقدام وحدات من ألمانيا و تونس و إعادة استدعاء جنود الفيلق الأخير بالجزائر و وعد سوستال بطائرات عمودية.[1]

وبعد أن لاحظ سوستال أشياء الرأي العام الذي يئس من النتائج الهزيلة لاجراءاته قرر أن يحقق انتصارات عسكرية هامة خصوصا بعد أن بدأت الصحف في الجزائر تصعد يوميا من خطورة الأوضاع، و بدأ الوالي العام اجراءاته بتعويض الجنرال شريال بالجنرال لوريلو، ثم نظم استعراضا عسكريا بمناسبة وصول الإمدادات العسكرية إلى ميناء العاصمة حيث انزلت الدبابات و الشاحنات المدرعة الثقيلة، كما وصلت "الوحدة الحديدية الثانية للمشاة" بقيادة الجنرال بوفر و التي وجهت ضربات قوية للثورة في منطقة القبائل.[2]

كما أعاد سوستال تنظيم قوات "القوم" التي أسسها سابقة روجي ليونار ومنحها إطار قانونيا وأطلق عليها اسم "الفرق المتنقلة للشرطة الريفية" (G.M.P.R)[3] وهي تتكون أساسا من عناصر مسلمة، بحيث تشكلت 37 فرقة في ظرف أشهر قليلة تمركزت أحد عشر (11) منها

(1) Y. Courrière, Op, Cit, PP, 107-108.

(2) جمال قنان، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 270.

(3)P. Beyssade, Op, Cit, P41.

في جنوب قسنطينة وهي المنطقة التي كانت تحت قيادة الجنرال برلانج (Parlange) [1]، و هذا الأخير استقدم معه الطوابير المغربية المعروفة بقتالها الشديد و معرفتها الجيدة بالجبال و تحررت أيضا "الوحدة الرابعة عشر للمشاة" بقيادة الجنرال لافو (Lavand) بعد تسوية وضعية تونس و تمركزت هذه المجموعات منذ شهر أفريل في الشمال القسنطيني.

وقد حصل الجنرال بارلانج على اصلاحيات فوق العادة في منطقة الأوراس، و كلف بقيادة جميع العمليات المدنية و العسكرية لإعادة النظام، و تم اقحام الجيش في العمل الاجتماعي و المدرسة و المصالح الطبية طبقا للقرار الحكومي لـ 30 أفريل 1955 و الذي دشن ما اصطلح عليه بـ"سياسة التهدئة" و في هذا الإطار تأسس ما عرف بـ "مناطق التهدئة (Zones de pacification)" و التي جزأت إلى وحدات سميت مصالح الإدارة المتخصصة (S.A.S).

ووجه بارلانج تقريرا عسكريا سريا في 22 جويلية 1955 إلى الوالي العام يطالب فيه بضرورة تحويل عدد من القادة[2] بسرعة، وتدعيم الحكام، كما اقترح حشد عائلات الثوار في مراكز إقامة، وكذا حجز ومصادرة أملاك "الفلاقة"، إضافة إلى دعم وسائل الاتصالات وتخصيص مبالغ مالية للبحث عن المعلومات، وفي هذا المجال تم تزويد المصالح الأمنية بـ 300 جهاز راديو للاتصال وزعت في المناطق "المعزولة" وضاعفت أجهزة الشرطة من عمليات مراقبة حركة المرور في الطرق وشن حملات التوقيف في التجمعات السكنية الكبرى لمراقبة الهوية وفرض التجول في عدة مناطق.

ويبدو من خلال مختلف الإجراءات التي تتبعناها بأن الوالي العام قام بفتح عدة جبهات، فبعد التجسس و الاستعلام و الاطلاع على الأوضاع، رسم مخططا شاملا لمكافحة الثوار و إجهاض العمل المسلح، جسده في الإجراءات العديدة و المتنوعة، و بعد أن لاحظ بأنه لم يبق ما يرجى من جماعة الوطنيين الذي حاول التفاوض معهم و خلق قوة ثالثة تنافس جبهة التحرير

(1) P. Beyssade, Op, Cit, P41

(2) جاء في هذا التقرير أن "مراقبة الدواوير يضمنها قياد كثيرا ما استتروا برنوسهم الأحمر بالمتر و بأسعار تحدد إداريا وكونهم عزباء عن البلاد فهم لا يبحثون سوى عن الثراء على حساب رعاياهم و أغلبهم لا يقطن في دواره، تاركين أموره لحراس الغابة، (أنظر C. Paillot ص، 153)"

الوطني، تحول إلى سياسة القمع و التصعيد العسكري برفع عدد الأجناد و استقدام الأجهزة الحربية الثقيلة، والطيران إلى اعتماد الأساليب البوليسية القمعية كمبدأ المسؤولية الجماعية وحالة الطوارئ والمعتقلات والمحتشدات، وكان وراء عدة مبادرات خطيرة مثل المراكز الاجتماعية ومصالح الإدارة المختصة فيما بعد والتي سخرت جميعها لمحاصرة الجماهير في الأرياف و التضييق عليها في محاولة لعزلها عن التيار الوطني الثوري الذي أخذ يكسب تأييدها بالتدرج و موازاة مع ذلك، لم ينقطع سوستال عن ترديد شعارات المساواة والعدل والسلم وترقية المسلمين وهي المبادئ التي لخصها في مشروعه الذي ارتب دبه وهو الإدماج.

الفصل الثاني

إصلاحات جاك سوستال للقضاء على الثورة

تمهيد

بعد مصادقة اعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على المشروع ادخل حيز التنفيذ ابتداء من 3 أفريل 1955[1] جدد سوستال أهداف سياسته المستقبلية أمام المجلس الوطني الفرنسي في 23 فيفري 1955 عندما قال: " إننا نريد إن ترقى النظم المحلية رقيا حقيقيا ويكون ذلك بإشراك سكان البلاد بصفة حقيقية وفعالة في القيام بمصالحهم ومهامهم وقد اقترح سياسة الإدماج لحل المشكلة الجزائرية[2].

لإنجاح سياسته سعى إلى تشكيل سياسية عرفت بالقوة الثالثة التي تسم بالتعقل والاعتدال ومتشبعة بمبادئ الحضارة الفرنسية ومناهضة للأفكار التي يتبناها الثوار وكان هدفهم من وراء تأسيسها خدمة مصالحه الخاصة ومناهضة جبهة التحرير الوطني وإخماد نشاطها الثوري قبل استفحاله[3] وحدد الهدف المنشود قائلا: " من الضروري أن تجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين ليس بالمعنى القانوني بل فرنسيين أفارقة مدمجين في ثقافة مشتركة فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية، عمال مؤهلين موظفين وإطارات"[4]، وقد دفعت الإدارة الفرنسية تلك القوة الثالثة واعتبرتها طرفا مؤهلا للحوار في موضوع التفاوض[5].

ومن اجل إتمام مشروعه الاندماجي اقترح إلغاء الحكومة العامة والجمعية الجزائرية وتعويضهما بوزارة الجزائر بباريس وإلغاء البلديات المختلطة وإنشاء القسم الانتخابي الموحد وكانت وسيلته

1 يحي بوعزيز ، **ثورات في القرن 19 و20 ثورات القرن العشرين** ،دار البصائر ، الجزائر ، 2009،ص 163

2 الغالي غربي ، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954_1959** ،دراسات في السياسات والممارسات ، دار غرناطة ، الجزائر،2009، ص 208

3 . بن يوسف ف بن خدة، **الجزائر عاصمة المقاومة** ، ترجمة : مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر ، 2005، ص23

4 . الغالي غربي ، المرجع السابق ، ص 213

5 . بن يوسف بن خدة ، المصدرالسابق ، ص 23

لتحقيق هذا البرنامج إنشاء جهاز الفرق الإدارية المتخصصة الذي يعد من أهم ركائز سياسة التهدئة.[1]

جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة بعد الفشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتى أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية.[2]

يدير هذه المصالح ضباط متخصصون في ميادين الشؤون الأهلية.. اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا ،[3] وقد أوكلت للمصالح الإدارية المتخصصة مهام عدة منها تلميع صورة الإدارة الفرنسية لدى السكان وتسهيل تأطير الجزائريين ومراقبتهم تحت غطاء تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والنظر في مختلف الاحتياجات إشعار الأهالي بأنهم معنيون بالنظام الاستعماري وقبولهم لمساعدته القيام بعمل بوليسي والتمكن من المراقبة المستمرة للسكان للتسهيل عملية البحث عن المعلومة في جميع المجالات إحصاء السكان وإصدار بطاقات التعريف ورخص العمل بفرنسا. [4]

تعتبر المصالح الإدارية المتخصصة من أهم الوسائل التي تحارب بها فرنسا وقلب العمل الحربي الذي ستخوضه في كل دوار وقرية [5] وقد أكد جاك سوسستال على ضرورة تعزيز المجهود الحربي للإلحاق الهزائم العسكرية بالثوار ولكن ينبغي التخلي بالحذر مع السكان ، لأن القمع المعمم الذي يمكن أن يطال الأبرياء يزيد من التفاف السكان حول الثورة ، كما أمر بتجنب تطبيق المسؤولية الجماعية حتى لا يعقاب الأبرياء بجرم اقترفه قطاع الطرق وكانت خيبة الاستعماريين عظيمة عندما

1 ابراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956. 1985** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2013 ، ص 352

2Histoire de laguerre d;algerie , edition dahlab ,alger2007 ,p113.: Alistaire home

3 قريقور ماتياسى **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1962.1955**، تر: محمد جعفري ، منشورات السائحي ، الجزائر ، 2013 ص 35

4 إبراهيم طاس ،المرجع السابق ، ص 375

5Y. Courrière, Op, Cit, PP, Y. Courrière, Op, Cit, PP,

رأوا النجدات العسكرية القادمة من فرنسا تتظاهر بسلوك سياسة الاعتدال [1]، بعدما تيقنت الحكومة الفرنسية أنه لا يمكن القضاء على الثورة بالوسائل القمعية والقوة العسكرية لجأت إلى إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وهي الإجراءات التي عمل جاك سوسستال على تطبيقها وعرف باسم مشروع جاك سوسستال الإصلاحي.[2]

المبحث الأول: إصلاحات إدارية.

تشير أغلب المصادر إلى أن "مصالح الإدارة المتخصصة" كانت فكرة سوستال في الجزائر، إذ تأسست رسميا بموجب قرار 26 سبتمبر 1955 و مرسوم 30 سبتمبر 1955 في ظرف عرفت فيه الجزائر حالة التهاب ثوري بعد مرور قرابة السنة على اندلاع الثورة. واستحدثت هذه المصالح استجابة لضرورة ملحة آنذاك بالنسبة للإدارة الفرنسية و هي مكافحة مكل غياب الإدارة و من أجل إقامة نظام إداري فعال في المناطق التي مستها الاضطرابات الراهنة، بالنظر إلى كون هذه المصالح حلولا سهلة فقد بلغ عددها في نهاية سنة 1955 حوالي ثلاثين مصلحة.

هذه المصالح في حقيقة الأمر، لم تكن سوى طبعة جديدة للمكاتب العربية التي تأسست خلال القرن التاسع عشر لنفسه الأسباب تقريبا و أعيدت هيكلتها تحت تسمية جديدة و تعتبر "لصاص" مصلحة للشؤون الجزائرية محكومة من ضباط موجهين للقيام بكل مهام التأطير ودعم موظفي الوحدات الإدارية و الجماعات المحلية و يمكن لهؤلاء الضباط مباشرة وظائف مطابقة للمهام التي يمارسها إداري المصالح المدنية.[(3)]

ولضمان نجاح المهام المسطرة لهذه المصالح تم استدعاء إطارات من الجيش لأن الوالي العام كان يراهن على فعالية نتائجها في الميدان و العمل خاصة على إعادة الثقة للجماهير و كان

1 رمضان بورغدة، المرجع السابق ، ص 145.144

2 رابح لونيسي وآخرون : **تاريخ الجزائر المعاصر 1830. 1989** ، ج2

(3) Claude Collot « Tradition et innovation dans l'administration française, 1955 à 1962 », P 632

سوستال يرمي من وراء هذا الإجراء إلى إقناع الجماهير بأن "فرنسا" الجديدة تفكر فيهم، وافتتح بهذه المصالح عهد سياسة "التهدئة" التي عمل على تطبيقها في المناطق الأكثر التهابا.

وقد تقرر في اجتماع للحكومة في باريس أن يرسل إلى كل "دوار" ضابط للمصالح الإدارية المختصة وعون صحي ومجموعة من جنود الطوابير و كانت فكرة الاعتماد على الضباط العسكريين في هذه المصالح من إبداع جاك سوستال و تبناها الجنرال بارلانج بحيث تم استقدام أول مجموعة من الضباط المعربين بسرعة في ربيع سنة 1955 بعد أن أجروا تكوينا قصير المدى[1] و صدرت فيما بعد نشرية خاصة لتحديد الإطار العام لمهام ضباط الشؤون الأهلية الجزائرية (A.I) و وجهت تعليمات بتاريخ 4 أكتوبر 1955 تتعلق "بالأوضاع الراهنة" و كان من بين أصعب المهام التي أسندت لهؤلاء الضباط مهمة إعادة تنظيم البلديات.

كانت مهمة ضباط الإدارة المتخصصة تتلخص في : "زرع الثقة في الجماهير" و تطبيق الإصلاح البلدي، و حسب ما جاء في عدد من النشريات وخاصة نشرية 27 جانفي 1956 فإن لضباط هذه المصالح مهام متعددة و مترابطة و هي ثلاثة أصناف:

وهي المهمة الرئيسية التي تأسست من أجلها هذه المؤسسات بحيث يفرض على الضباط أن يقيموا اتصالات مع السكان و جعلهم في "اطمئنان و ثقة"[2] فيجب أن تكون هذه المصالح "قلب فرنسا النابض في كل دوار"[3]

وأسند لهذه المصالح دورا اجتماعيا يتمثل في تقديم العلاج والتداوي الطبي مجانا عن طريق ما سمي بمصلحة "الإعانة الطبية المجانية" (A.M.G)[4] و إعانة السكان بتوزيع الأغذية و الألبسة وفتح مدارس للتعليم و مراكز للتكوين المهني و يضاف لهذا الدور الاجتماعي، دورا اقتصاديا

(1)Yves courrière, Op, Cit, P197.

(2) C. Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962, P146.

(3)Y. Courrière, Op, Cit, P197.

(4) « Assistance médical gratuite ».

بحيث يقوم الضابط بتقديم إعانات للفلاحين وانجاز أشغال التجهيز وفتح ورشات للعمل وعلى ضباط مصلحة الإدارة المتخصصة أن يكون عارفا باللغة المحلية وتضمن هذه المصلحة مهمة الدعاية الرسمية للإدارة الفرنسية و بكل الوسائل.

كان من بين الأسباب الرئيسية لتأسيس هذه المصالح، مكافحة مشكل غياب الإدارة عن الجماهير، وعليه فإن ضابط "لصاص" كان يمثل السلطة المركزية وهو أيضا مندوب إداري (تابع للعمالة) ووصي ومستشار المندوبيات الخاصة، ولأداء مهامه على أكمل وجه، يزود الضابط بوسائل الحماية والعمل، وكذا الإمكانيات المالية والإدارية، كما يكلف بتسجيل جميع النقائص والطلبات والاقتراحات و الملاحظات، ونقلها بسرعة إلى السلطة الإدارية الوصية عليه، وعلى العموم فإن هؤلاء الضباط كانوا يلعبون دور رئيس البلدية ويمارسون مهام المجلس البلدي في نفس الوقت.[1]

المبحث الثاني:إصلاحات اجتماعية .

_مطالبة الوطن الأم بتكثيف المساعدات للمشاريع الاجتماعية التي من شأنها أن تحقق جوا من الارتياح والرضا لدى أغلبية سكان الجزائر.

_تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية مع العلم أن هذه النقطة تشكل مطلبا تنادي به كافة التشكيلات الوطنية في الجزائر .

_استقلال الدين الاستقلال الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية ، وذلك يكون استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

(1) Philippe Baurdrél, la dernière chance de l'Algérie française du gouvernement socialiste au retour de De gaulle, 1956-1968 éd, Ablin Michél France 1996, P247.

_فتح أبواب التكوين المهني للجزائريين ' حتى يشعر الشباب خاصة بأن هناك مساواة بينهم وبين أبناء المعمرين.[1]

_محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لعل ذلك يقرب الجزائريين إلى الأمة الفرنسية .

المبحث الثالث : إصلاحات اقتصادية.

_ إنشاء صندوق للتوسع والتطوير الريفي تحت سلطة مجالس مختلطة .

_عصرنة الفلاحة، عن طريق المكننة قصد شد الجزائريين إلى الأرض فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني .

_ توسيع الصناعة الخفيفة، قصد خلق الوظائف ومناصب الشغل التي تمتص طوابير العاطلين قبل أن تمتد إليهم يد الثورة.

_ تمكين الفرنسيين المسلمين بالوظيف العمومي ، حتى لايبقى حكرا على المستعمرين وحتى لا تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد والواجب الوطني.[2]

1 عبد الرحمان الجيلالي ، **تاريخ الجزائرالعام** ،ج 3 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ت ، ص136

2جلال يحي، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1960.1830** ، دار المعرفة، القاهرة 1959، ص 186

2محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر** ، دار الأمة ، الجزائر ، 2011 ،ص 39

الفصل الثالث :

المواقف المختلفة من سياسة جاك سوسستال

المبحث الأول: الموقف الفرنسي.

ما إن تولى جاك سوسستال زمام الإدارة في الجزائر، لم يكد مشروع الإصلاحات أن يخرج إلى العلن[1]، حتى تعرض إلى سيل من الانتقادات الشديدة واللاذعة، تزعمها المستوطنون الأوربيون وبعض الشخصيات الفرنسية، بالنسبة للمستوطنين فإن هذه الإصلاحات ما هي إلا مقدمة للمتمردين وسارع العديد من الشخصيات إلى حشد كل الإمكانات الممكنة للإقفال وعرقلة هذا المسعى الحكومي ومن أشهر هذه الشخصيات رئيس بلدية سكيكدة، وقد توج تحركهم هذا بميلاد تنظيم سياسي جديد معارض لتوجهات الحكومة الإصلاحات عرف باسم الإتحاد الفرنسي الشمال الّإفريقي .

شهدت هذه المعارضة تناميا كبيرا خلال المناقشات التي دارت بين النواب الجمعية الوطنية الفرنسية المتمحورة حول أوضاع الجزائر في أكتوبر 1955 والإصلاحات المدرجة لها حيث وصفت اختيارات الحكومة الفرنسية بالارتجالية في تطبيق الإصلاحات في الجزائر فقد أوضح نائب الجنرال أومران بأن الحكومة قد ارتجلت في وضع إجراءات يمكن أن يكون تطبيقها مشروعا، وإن تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات سيكون عاملا مخربا للميزانية الجزائر، [2]كما رفضت غالبة النواب في المجلس الوطني الفرنسي فكرة الإدماج التي تعطي للمسلمين الجزائريين البالغ عددهم ثلاثة ملايين حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي، مما يمكنه خلق قوة سياسية إعلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها وبالتالي فرض قيمتهم ونفوذهم على الفرنسيين .[3]

3 الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954_1959** ،دراسات في السياسات والممارسات، دار غرناطة ، الجزائر ، 2009، ص 213

2بوهناف يزيد، مرجع سابق، ص 91

3 الغالي غربي، مرجع سابق، ص 214

فلم تعد سياسة جاك سوستال تقنع أحدا وخاصة أن مظاهر اللا مساواة والانفصال بادية على كل المستويات حيث أرادت الإدارة الاستعمارية القفر عليها وتجاهلها ، ولم تكن مظاهر الإنفصال هذه سوى انعكاس لتبيان الطموحات بين المجموعتين مما ولد تناقضا بين المشاعر والآمال، [1] وقد أعلن رئيس بلدية الجزائر جاك شوفالي في تصريح خصّ به جريدة le monde في5 أكتوبر 1955 ، إن سياسة الاندماج قد تجاوزها الزمن، ولم تعد ملائمة للجزائر، وكان هدا التصريح بمثابة طعنة موجهة لسياسة سوستال كما أن السياسيين في فرنسا رفضوا فكرة دمج الجزائر في فرنسا ، ثم إن الأوروبيين في الجزائر ضد سياسة الإدماج لأنها تعني المساواة بينهم وبين المسلمين وزوالي الامتيازات التي يتمتعون بها منذ أيام الاحتلال الفرنسي، [2] كما قاموا بإنشاء هيئة انتخابية واحدة لأنهم يرون في ذلك تهديدا لنفوذهم ومصالحهم .[3]

وهناك أيضا فريق آخر من الفرنسيين وقف موقف معارض من سياسة الاندماج ، لكن يعتمدون على وجهة نظر مغايرة فيها الكثير من الواقعية والقراءة الصائبة لتطور الأوضاع المحلية والإقليمية فهم يرون ان سياسة الاندماج قديمة قد تجاوزها الزمن .[4]

وفي المقابل فإن هناك من يرى أن الاندماج ضرورة حتمية لا يمكن الفرار منها لأن مصير كل مجموعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجموعة الأخرى ،[5]كما وقف المعمرون عقبة أمام أي إصلاح يحمل بعض الحقوق للجزائريين ورغما أنهم لا يمثلون الأغلبية إلا أنهم استطاعوا أن يحدث ضجيجا ورفضوا أي صيغة لتمكين الجزائريين من المساهمة في بناء البلاد والنشاط الاقتصادي والسياسي باعتبارهم شركاء في ذلك على الأقل .[6]

1 ابراهيم طاس، مرجع سابق، ص 371 373

2 عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 411

3 البصائر عدد351956.01.27، ص5.

4 La dépêche quotidienne d'algérie , 1_2 janvier , 1956,P5

5 ابراهيم طاس، مرجع سابق ، ص 378

6 Mohmmed harbi, La guerre commence en Algerie . Editions Barzakh , 2001 P32

وفي الواقع إن الوالي العام قد أحس بإنهيار ما بناه بعد أن سارع مستشاروه الأوائل الذي عينهم في ديوانه إلى الاستقالة من جهازه الحكومي وبسبب الجمود الذي ميز مشروعه الإصلاحي، حيث قدم "مونتاي" في 24 جوان 1955 بعد أن أدرك يسير إلى الكارثة كما استقالت "جيرمان تيون".[1]

إذن أن سياسة الاندماج مشروع خارج الزمن سياسيا وكان ماله الفشل الذريع، فقد قام على فكرة مستهلكة وقد انتهت صلاحيته .[2]

أثارت إجراءات "خطة سوستال" الإصلاحية حملة متأججة وسط المستوطنين الذين رأوا فيها بأنها مكافأة للتمرد و أخذت حركة الاحتجاجات تتنظم حول أسماء بارزة من هذه الأوساط أمثال بونك كريفو (Bonque Crévaux) رئيس بلدية فليبفيل (سكيكدة) و مدير مجلة (Préstige Français) و بوايي بانس (Boyer Banse) و روبر مارتل (Robert Martél) الذين رموا إلى الساحة بقاعدة التنظيم الذين عرف فيما بعد بـ "الاتحاد الفرنسي الشمال إفريقي" (U.F.N.A) و الذي سيكبر دوره في الأشهر القادمة كما كان (أشياري) (Achairy) (3) يعقد اجتماعات هامة في مقر إقامته.

وفي الميدان السياسي واجه سوستال في شهر سبتمبر موقف الرئيس لاكيير (Lacquière) الذي قدم اقتراحا معارضا و أودع مشروعا بديلا لخطة إصلاحات الوالي العام و أهم ما جاء في هذا المشروع:

- توسيع الانتخابات الخاصة بالأوروبيين لتمكين المسلمين من الدخول إليها و الاستغناء عن نظام الانتخابات الموحدة.

1 فرحات عباس، **تشريح حرب** ، تر : أحمد منور ، دار المسك ، الجزائر ،2010 ،ص195.

2 ابراهيم طاس ، مرجع سابق ، ص 393

(3) أحمد سفاحي، 8 ماي 1945.

- تعويض منصب الوالي العام في الجزائر بمنصب وزير مقيم يساعده كابتين للدولة أحدهما يتكفل بشؤون الأوروبيين و الآخر بالمسلمين (و هي الفكرة التي تعني اقرار التمييز بين المجموعتين بدلا من إدماج أحدهما في الأخرى)
- و أخيرا تأسيس مجلس للجزائر يعين أعضاء من طرف الجمعية الجزائرية.[1]

كان الرئيس لاكيير يهدف من وراء تقديم مشروعه هذا إلى تعطيل دراسة و معاينة مشاريع سوستال الإصلاحية من طرف الجمعية الجزائرية و التي كان بالإمكان أن يدخل بعضا منها حيز التطبيق بمجرد المصادقة عليها.[2]

وظهرت المواقف المعارضة أكثر خلال المناقشات التي [illegible] أوضاع الجزائر في أكتوبر 1955، و الإصلاحات المدرجة لها، إذ جاء على لسان نائب الجزائر الجنرال أومران (Auméran) بأن :"الحكومة ارتجلت في وضع إجراءات يمكن أن يكون تطبيقها مشؤوما وأن تحويل لميزانية الجزائر" و صرح نائب جمهوري آخر من الأحرار بعد جولة له في الجزائر أن "الإصلاحات المقرر تطبيقها في العمالات الثلاث، تعتبر سابقة لأوانها و في غير محلها".

أما فرحات عباس فقد كتب عن الوالي العام "لا أنكر أنه كانت لسوستال إرادة حسنة، لكنه وصل متأخرا بحوالي نصف قرن مما سبب له نفس المصير الذي لقيه ايف شاتنيو و موريس فيوليت"[3] و عن "خطة سوستال" قال أن "الإصلاحات التي اقترحها الوالي العام أمام الجمعية الجزائرية كانت ناقصة جدا فقد كان بالإمكان أن نرحب بها في 1920 أو 1930 أو عند اللزوم في سنة 1939 أما في عام 1955 فلم يعد لها أي صدى وسط المسلمين" ولاحظ عباس أن سياسة "الإدماج" لم تترك سوى الخيبة لأنها بقيت في حيز الخرافة و الخيال، وأن "التزكية (يقصد

(1)Yves courriere, Op, Cit, P193.

(2) Idèm

(3)Ferhat Abbas, Op, Cit, P109.

سياسة الإدماج) لن تعيد لها الاعتبار لدى الجماهير المسلمة التي لم تعد تؤمن بها" و أشار إلى أن الحل الأمثل يكمن في النظام الفدرالي.[1]

وخلال انعقاد مؤتمر الحزب الاشتراكي (S.F.I.O) اعتبر النائب روزنفلد (Rosenfeld) بأن خطة سوستال لا تتجاوب مع الواقع لأنها تتجاهل الحركة الجزائرية (يقصد الثورة) التي تعتبر حقيقة و التي تعمل من أجل مطلب محدد في مواجهة خزافة غير معقولة و هي:"الجزائر هي فرنسا" و رأى موريس دوفرجي (M. Deverger) "بأن الخلل الأساسي في خطة سوستال الجديد يكمن في اعتقاد صاحبها بأنه يمكن الوصول إلى إدماج شامل للجزائر في فرنسا"[2]

وبعد أن أتم سوستال تحضير خطته الإصلاحية كان التأهب لعرضها على الجمعية الجزائرية للمناقشة ثم المصادقة عليها حتى يعطيها شرعية و مصداقية أكثر و لكي يوحي للرأي العام بأن الجزائريين قد قبلوا بسياسته وإصلاحاته غير أنه سيفاجأ بسلسلة من الأحداث المشاركة التي لم تكن في الحسبان والتي كانت سببا رئيسيا في إجهاض مشاريعه وتعطيل الإصلاحات التي بنى عليها مساعيه في الجزائر.

آراء مختلفة حول مصير المشروع الإصلاحي لجاك سوستال :

المؤرخ "شارل روبيل اجرون" : يرى أن الوالى العام جاك سوستال وقع في فخ جبهة التحرير، ذلك أن موجة القمع التي شنها جعلت المتمردين جماعيا بالثورة وترى الباحثة اجتماعية "جيرمان تيون": أن مشاركة الشعب في الهجوم قد فاجأت بحجمها وعنفها قيادة المنظمة بحد ذاتها .

نقل الكاتب الفرنسي "روبير بارا": من جهته عن عقيد فرنسي قوله : لقد انتهت كل شيء سنرحل بعد خمس سنوات لقد سقط سوستيل في المنعرج .

---

(1) Idèm, P84.

(2)Yves courrière, Op, Cit, P195.

ونقل إيف كورير: عن أحد المستوطنين قوله بمرارة :"بعد عشرين أوت انتهى كل شيء لقد رأينا الفظاعة بعينها راينا ما يمكن أن يفعلوا ..... تحريض ألاف الرجال والزج بهم في المعركة بدون سلاح ، يدفعهم تعصب الجهاد دفعا ..... انتهى كل شيء . لا فسحة للأمل بعد 20 أوت .[1]

وهكذا لم تفلح إصلاحات سوستال التي لم ينجز منها إلا النزر القليل جدا، ومرد ذلك تصدى الجبهة لها ورفض الشعب الجزائري وكانت الضربة القاتلة هي أحداث 20 أوت 1955 وكذا معارضة الأوروبيين المعمرين، الذين يملكون وسائل الضغط والمعارضة.[2]

ولمعالجة الوضع المتأزم، والبحث عن مخرج مشرف لحالة الانسداد السياسي والعسكري في الجزائر ، سارع رئيس الحكومة الفرنسية إيدقار فورا إلى إ إصدار قرارين مفاجأين . لم يكن جاك سوستال نفسه ينتظرهما . القرار الأول تمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي في 02 ديسمبر1955، والقرار الثاني، كان تحديد تاريخ 02 جانفي 1952 موعد إجراء الانتخابات التشريعية لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنس، وفي هذا السياق أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا تدعو فيه الجزائريين إلى مقاطعة الانتخابات .[3]

أسفرت حصيلة الانتخابات عن فوز الحزب الاشتراكي بقيادة "غي موليه " GUY MOLLETوذلك بحصوله على 52 مقعد، فتبخرت امال "إيدقار فور " وطك جاك سوستال " في عهدة ثانية لحكومتهم ، وفي 31 جانفي 1956 تم تكليف غي موليه" بتشكيل حكومة جديدة ' وكان أول إجراء للرئيس هو تعيين الجنرال "كاترو ".

إن تعيين المقيم العام . كما يسمى . "كاترو" لم يحدث أي تغيير ملحوظ بالنسبة للوضعية السياسية الجزائرية فهو لم يأتي بأي برنامج يسير على منواله، وكان معارضا لأي حوار" مع

1 محمد عباس ، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1962.1954 م** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007

2 صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دارالكتاب الحديث، الجزائر، 2007، ص72

3 الغالي غربي، مرجع سابق، ص 221

المسلمين الذين تمردوا عنالحكم ةالفرنسي "، فأخذ يطبق الخطوط العامة للسياسة المعادية للقومية الجزائرية التي وضعها سلفه سوستال.[1]

ولقد رفض المستوطنون إقالة جاك سوستال الخادم الكبير لفرنسا في الجزائر والمدافع المتطرف عن الجزائر الفرنسية ، فلم يجد " غي موليه" مخرجا لتهدئة الأوضاع سوى التراجع عن تعيين كاترو CATRAUX وتنصب "روبير لاكوست " على الجزائر في 09فيفري 1956.[2]

المبحث الثاني: الموقف الجزائري.

أما الجانب الجزائري فلم تختلف مواقفه عن مثيلاتها الفرنسية وإن اختلفت منطلقات الرفض لدى كل طر ف، وفي نظر الجزائريين فإن الإصلاحات التي تضمنها مشروع سوستال، لا شك أن تلقى نفس المصير الذي عرفته مشاريع الإصلاحات السابقة وإن فكرة الاندماج وضحت الآن أمرا قد تجاوزه الزمن، ومن الشخصيات السياسية الجزائرية التي عبرت عن موقفها فرحات عباس الذي قال في الإصلاحات: أنها ناقصة جدا فقد كان في الأماكن أن نرحب بها في سنة 1920 أو 1930ّ أو 1939 .أما في عام 1955 فلم يجد لها أي صدا في وسط المسلمين[3]، وعلى الرغم من عمل الاستعمار على استعباد الشعب الجزائري وحرمانه ثقافته العربية وسلب هويته وشخصيته، إلا أن الشعب الجزائري وحرمانه من ثقافته العربية وسلب هويته وشخصيته، إلا أن الشعب الجزائري عبر بإلحاح عن رغبته في استعادة شخصيته الأصلية، رافضا كل اشكال الاندماج والفرنسة ولجا من اجل ذلك للحرب والانتفاضات[4]، وتبلور هذا الرفض في التصعيد العسكري في المناطق التي أراد سوستا أن يبدأ مشروعه بها[5].

1 مصطفى الاشرف، **الجزائر الامة والمجتمع**، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص 183

2 جريدة المجاهد، **ثورة الجزائر والاحتلال الفرنسي**، العدد 4-11، 1957/11/1، ص 1

3 الغالي غربي، المرجع السابق، ص 215

4 ابراهيم طاس، مرجع سابق ، ص 379

5 عبد الكامل جويبة، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 52

كما رفضت جبهة الانضباط في حياة الجزائريين وقامت بفضح السياسة الاندماجية لفرنسا وأهدافها الاستعمارية أما الشعب في الداخل، وقامت بعملية ترويج لمشروع اندماجي مضاد كما اقامت الجبهة محاكم على مستوى النواحي والمناطق ثم الولايات مكفل بالفصل في القضايا المدنية والعسكرية[1].

وبذلك لم تعد سياسة فرنسا المنهجية تقنع حتى تلك الفئة القليلة من الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية التي وجدت نفسها على الهامش لا تمثل أحدا[2]، كما ظهرت مجموعة الواحد والستين التي ترأسها بن جلول، وعبرت عن معارضتها لسياسة الاندماج التي تبناها سوستال وصرحت أنها لن تشارك في أعمال الجمعية، ونادت إلى الآمة الجزائرية ونددوا بعمليات القمع الأعلى الذي مس حتى الأبرياء وبرهنوا على ان الاندماج سياسة تجاوزها الزمن، وشكل هذا الموقف ضربة قوية لسياسة سوستال الإدماجية[3]، أذن أن سياسة الاندماج مشروع خارج الزمن سياسيا، وكان مآله الفشل الذريع، فقد قام على فكرة مستهلكة وقد انتهت صلاحيته[4].

وقد ضاعفت الثورة من عملياتها في كامل التراب الوطني، حيث تعطي صورة غير التي تكونت لدى الإدارة الفرنسية فالثورة ليست مختصرة في الأوراس والقبائل فقط وإنما هي في كل الجزائر[5] لكن الرد العنيف والضربة القاضية لسياسة الاندماج جاءت من القائد زيغود يوسف في 20 اوت 1955 بتنظيم هجومات الشمال القسنطيني وتوسيع رقعة الحرب واستعمال العنف والقتل ضد المعمرين وذلك إجابة على سياسة القمع والتسلط على المسلمين من طرف السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر، ولعل الشين الذي أزعج الضباط الفرنسيين وجاك سوستال بصفة خاصة هو أن قادة الثورة لم يكتفوا بمعاقبة كل جزائري يتعاون مع قوات الاحتلال وبالتالي حرمان

1 ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 384-385

2 مصطفى الاشرف، مصدر سابق، ص 174

3 ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص387

4 نفسه، ص 393

5 عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 55

المسؤولين الفرنسيين من الحصول على المعلومة الثمينة حول حركات الثوار، بل عمدوا إلى تنظيم مقاطعة الأوروبيين من الحصول على العائدات التي كانوا يحصلون عليها من هذه التجارة وبيع الخمور مما اثر على القوات الاستعمارية وافشل مخطط سوستال[1].

يجمع أغلب من كتب عن هذه المرحلة التاريخية من الثورة الجزائرية بأن الوالي العام جاك سوستال أصيب بصدمة نفسية شديدة بعد هذه الأحداث وصرح بعد أسابيع من ذلك "هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن و هما الفاتح نوفمبر و 20 أوت لكن هذا الأخير كان وقعه أشد لأن الأحداث تسارعت من بعده و أخذت منحنى آخر"[(2)]

ويبدو أن سوستال كان يعني جيدا ما يقصده بهذا التصريح لأن أحداث 20 أوت كانت منعرجا حقيقيا أثر بصفة مباشرة على مستقبله السياسي في الجزائر وعلى مشاريعه التي لم تتوقف عن الترويج لها منذ حلوله وبالتالي كانت الصدمة سياسية أيضا، خاصة وأن نتائج هذه الهجومات كانت أكثر تعبيرا من حيث تأثيرها على الرأي العام المحلي و الدولي معا وكذا على مجريات الأحداث، إذ حققت هذه الهجومات معظم أهدافها المحددة فكانت وراء يقظة الحس الوطني لدى منتخبي الهيئة الثانية من الجزائريين الذين أصدروا لائحتهم الشهيرة بعد حوالي شهر من وقوع الأحداث، كما اضطر البرلمان الفرنسي إلى تخصيص دورة استثنائية في منتصف شهر أكتوبر للتداول حول القضية الجزائرية ثم تدويل هذه القضية في هيئة الأمم المتحدة بعد الدور الذي لعبته الكتلة الأفرو آسيوية.[(3)]

إن هذه الأحداث قد فصلت في عدة أمور و وضعت حدا لأوهام سوستال في إمكانية إنقاذ الجزائر في إطارها الفرنسي عن طريق الحلول التقليدية (الإدماج) و قطعت الطريق أيضا على السياسيين المحترفين الذين بقوا يؤمنون إلى آخر لحظة بأنه يمكن إيجاد تنظيم يجمع الجزائريين و

1 عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 413

(2)J. Soustelle, aimée et souffrante Algérie , P137

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ص،ص 143-144.

الأوروبيين في إطار "أخوة جديدة"[1] و الأهم من ذلك هو القضاء على سياسة الإصلاحات التي فقدت أهم عامل لإنجاحها وهي الثقة التي رددها الوالي العام مرارا و قال أنه جاء لإعادة زرعها في جماهير المسلمين كما كانت محطة العشرين أوت 1955 بمثابة مرحلة العد التنازلي لأيامه في الجزائر.

المبحث الثالث: نتائج مشروع الإصلاحات.

بدأت بوادر فشل سوستال تبرز منذ شهر جوان 1955 عندما أخذت خلافاته مع رئيس الحكومة تطفو على السطح، إذ لم يتردد إدغارفور في الكشف عن قلقه إزاء تطورات الأوضاع في الجزائر، و صرح أمام وسط من المقربين أن "الوضع خطير و مقلق"[2] وعلم سوستال من خلال لقائه مع رئيس الحكومة، أن هذا الأخير قد تطور موقفه، وصار متحفظا من مساعي الولاية العامة في الجزائر، لدرجة أن إدغارفور أقدم على كشف محتوى إحدى المذكرات "السرية" التي أرسلها له الوالي العام و التي ضمنها "الخطوط العريفية من مراحل خطة الإدماج" وكان ذلك أمام الرأي العام، و هو ما يدل على أن إدغارفور كان يريد عرقلة خطة الإصلاحات، وإثارة مخاوف الفرنسيين من نتائج تطبيق مشروع الإدماج مثل "غزو مئة نائب جزائري للبرلمان الفرنسي" و "الأعباء المالية المعتبرة"[3]

وحتى أعضاء ديوان الوالي العام أبدوا هم كذلك استياءهم من سياسة مسؤولهم الذي اقتنع بحلول القوة بعد أن لاحظ المد الثوري من جانب جبهة التحرير الوطني في منطقتي القبائل والشمال القسنطيني، واعتماده لمبدأ "المسؤولية الجماعية" و القمع العسكري وهي المواقف التي جعلت أعضاء ديوانه من جناح اليسار ينددون "بانحرافاته" وجموده أما تطور الأحداث، فقدمت جرمان تيون (German Tillion) استقالتها في 30 ماي 1955 بعد أن لاحظت أثار

(1) **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، 1954-1962**، مصدر سبق ذكره ص 250.

(2)Claude paillat Op, Cit, P142.

(3) Alain de sérigney echo d'alger l'abondon Vol2, éd, Les prèsses de la cité Paris, 1974, PP, 196-197

تطبيق "حالة الطوارئ" في الأوراس، و انشغلت بمراكزها الاجتماعية ثم قدم الرائد فانسون مونتاي استقالته في 24 جوان 1955 بعد أن تطورت خلافاته مع مسؤوله، وقد وجه مونتاي بهذه المناسبة رسالة للوالي العام يذكره فيها بالمبادئ التي قبل على أساسها التعاون معه، ليليهما مدير الديوان العسكري جاك جولي (J. Juillet) وقد أثرت هذه الانسحابات على توازن أعضاء ديوان الوالي العام الذي "فقد جناح اليسار" وكان رحيل مثل هؤلاء الأعضاء "إعلانا عن فضل سياسة التغبير و المساواة".

وبعد أحداث 20 أوت 1955 انحاز سوستال تماما إلى مواقف الغلاة الذين وجد لديهم دعما غير مشروط عن طريق صحفهم(صدى الجزائر، لادياش كوتيديان) وصار رمزا "للجزائر الفرنسية" وأحد الناطقين الرسميين لها[1]

لكن ذلك لم ينقذ الوالي العام من المأزق السياسي، لأن القضية الجزائرية عرفت نجاحا كبيرا على المستوى الدبلوماسي بحيث سجلت المسألة الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة لسنة 1955 بفضل جهود مجموعة الدول الأفروآسياوية بعد التصويت بأغلبية صوت واحد واكتفى الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة بالانسحاب بينما صرح سوستال في الجزائر : "إن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني"[2]

وكنتيجة لكل هذه التطورات خصص المجلس الوطني الفرنسي دورة خاصة لمناقشة القضية الجزائرية والتي دامت من 11 إلى 18 أكتوبر 1955، وذلك من اجل تحديد سياسة فرنسا في الجزائر، والفصل في مشروع الإدماج الذي جاء به الوالي العام واتضح خلال تدخلات النواب والتي كانت متقاربة كثيرا، أن سياسة الإدماج التي بقي سوستال يدعو غليها ويدافع عنها قد تجاوزها الزمن، وبالتالي ضرورة البحث عن سياسة جديدة تتماشى والوضع الجديد سائد في الجزائر.

(1)F. Abbas, Op, Cit, P11.

(2) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 144.

وحتى ولو كان سوستال يؤمن حقا بمشروعه ونظريته، إلا أنه لم يجد يوما نفس القناعات في باريس، سيما وأن رئيس الحكومة إدغارفور لم يبد يوما موقفا صريحا، ولم تكن موافقته المبدئية متحمسة فالإدماج بالنسبة أليه لم يكن سوى حجة للظروف معينة وتصريحات آنية مثلما تأكد في خطابه يمو 13 أكتوبر 1955 أمام المجلس الوطني، إذ أبد قبوله لشكل المشروع لكنه لم يكن ثابتا اتجاه المضمون.

ومع ذلك اقترح رئيس الحكومة على نواب البرلمان مصادقة على برنامج إصلاحات سوستال ووافق على تطبيق البعض منها كالإصلاح الإداري والعقاري، وانتهت هذه الدورة بعد نقاش طويل أقل ما يقال عنه انه أفضى إلى غير نتيجة عدا اللائحة التي صيغت حول القضية الجزائرية وعرضت على النواب بالمصادقة عليها، و كانت النتيجة أن جدد النواب ثقتهم في حكومة إدغارفور بـ 308 صوتا ضد 254 صوتا.

في نهاية شهر نوفمبر قام الوالي العام بافتتاح الدورة العادية للجمعية الجزائرية بحيث كان من المقرر أن تتم دراسة مشاريعه الإصلاحية لكنه واجه هذه المرة أيضا مجموعة "الواحد والستين" التي أعلنت عشية انعقاد الدورة معارضتها لمشروعه وسياسة الإدماج التي دعا إليها[1] وانتهت الدورة بدون أي نتيجة نظرا لأن عددا كبيرا من نواب الهيئة الثانية ومن النواب الأحرار قد قدموا استقالتهم من الجمعية ومن مختلف المجالس تنفيذا لأوامر جبهة التحرير الوطني.

وفي نفس الشهر قام سوستال بنشر رد على "بيان المثقفين الفرنسيين ضد الحرب في الجزائر" حيث نفى وجود هذه الحرب، ووصف ما يجري في الجزائر بـ"حالة متقطعة من انعدام الأمن وعمليات فردية معزولة"، وهو ما جلب من حوله التعاطف والدعم اللامشروط لواحد من ألذ خصومه وأعدائه السياسيين السابقين وهو ألان دي سيريني (Alain De Sérigney) مدير جريدة صدى الجزائر أطلق سوستال تسمية الانهزامية ضد "مروجي كلمة حرب الجزائر"[2]

(1) Y. courriére ,Op ,Cit, pp 234-235

(2) Y.Courrière, Op, Cit, P239.

وفي الوقت الذي قرر فيه سوستال التخلي عن الجمعية الجزائرية ومناقشو مشاريعه في لجنة خاصة جاء الحدث الذي سيحطمه معنويا ويقضي على آماله في تطبيق مشروعه وهو ذلك القرار المفاجأ الذي اتخذه إدغارفور في 2 ديسمبر 1955 بحل المجلس الوطني الفرنسي (البرلمان) وإعلانه عن تنظيم انتخابات تشريعية بتاريخ 2 جانفي 1956 وهو ما يعني كل شيء بحضوض علاقة سوستال برئيس حكومته وموقف هذا الأخير من سياسته، إذ أثار القرار سخط الوالي العام الذي كان يبحث عن إثارة نقاش واسع حول الجزائر في البرلمان قصد الحصول على لائحة تدعم الإدماج، وكان هذا الحدث بمثابة المنعرج نحو الأسوأ، إذ فهم الوالي العام بأن إدغارفور وأنتوان بيناي (A. Pinay) (وزير خارجيته) اتخذا هذا القرار لدعم مواقعها والعودة منتصرين بعد الانتخابات.

وقد عارض سوستال هذا القرار بشدة، و أعلن يوم 10 ديسمبر 1955 عن عدم إجراء هذه الانتخابات في الجزائر في تلك الأجواء المشحونة وتأجيلها لتاريخ غير معلوم بسبب قوة قاهرة، كما سحبت من الوالي العام "السلطات الخاصة" والتي قال بشأنها سوستال أنها منحت له في "الظروف العادية" وسحبت منه في مثل ذلك "الظرف الخطير"[1]

ولم تتوقف "مطاردات" رئيس الحكومة للوالي العام عند هذا النحو، بل بادر إدغارفور في نهاية ديسمبر بإرسال "بعثة حكومية" في "مهمة فوق العادة" والتي أحدثت صخبا في الصحابة، إذ أثير آنذاك بأن هذه المهمة جاءت لتغطية ثغرات السلطات المدنية والعسكرية في الجزائر وروج بعضهم بأنها مكلفة بتحضير قانون جديد للجزائر، فيما ذهبت أوساط أخرى إلى القول بأن البعثة جاءت من أجل التفاوض مع الإرهابيين[2] ومهما قيل عن هذه البعثة فإن الوالي العام قد فهم مناورة رئيس الحكومة لاستهداف سلطته في الجزائر.

(1)J. Soustelle aimée et souffrante Algérie, P184.

(2) J. Soustelle, Op, Cit, P184.

وفي هذه الأجواء و الظروف، انطلقت الحملة الانتخابية وقد رفعت الجبهة الشعبية بقيادة ماندس فرانس وغي مولي شعار "السلم في الجزائر" أما الوالي العام فقد تمكن من الإبقاء على حالة الطوارئ في الجزائر بإصدار مرسوم غير شرعي.[1]

غير أن نتائج هذه الانتخابات جاءت مخيبة لإدغارفور و لسوستال معا، إذ فاز الحزب الاشتراكي بزعامة بيير بوجاد (P. Poujade) بأغلبية الأصوات وحصل غي مولي رئيس تحالف الجبهة الجمهورية في 31 جانفي 1956 على تزكية البرلمان الفرنسي ليشكل حكومته و هو نفس اليوم الذي انقضت فيه عهدة سوستال في الولاية العامة للجزائر وسقطت بذلك حكومة إدغارفور و تسلم الاشتراكيون السلطة.

فور توليه السلطة، أصدر رئيس الحكومة الجديد غي مولي قرارا بعزل جاك سوستال عن الولاية العامة وتعيين الجنرال كاترو (Catroux) خلفا له ولكن بلقب وزير مقيم، وأعلن في خطاب تنصيبه عن "تنظيم انتخابات حرة في الجزائر وفي هيئة موحدة" وكان ذلك كافيا لتشن صحافة غلاة المستوطنين ضده حملة معارضة شرسة، خصوصا وأنهم يعرفون مواقف الجنرال كاترو بخصوص المستعمرات بحيث قرروا منعه من الالتحاق بمنصبه وعلى هذا الأساس تجندت جماعات المستوطنين بقيادة سافامون (Savamment)، أشياري (Achiary) ودي سيريني (De Sérigney) لتنظيم مظاهرات بمناسبة رحيل الوالي العام سوستال وتحيته بطرقتهم الخاصة، ذلك أن مواقفه الأخيرة في الجزائر كانت تنثل لديهم رمزا للوجود الفرنسي وتناسوا بذلك الحملة الديعائية التي أعلنوها ضده منذ سنة بالضبط و معارضتهم الشديدة لإصلاحاته[2]

والواقع أن هذه المناورات كانت تستهدف غي مولي خاصة، وماندس فرانس الذي ظل يطاردهم "وكذا من أجل قطع الطريق على كاترو الذي اتهموه بالتخاذل ولقبوه بواهب الاستقالات" وفي يوم 2 فيفري 1956 الذي تقرر فيه رحيل

(1)F. Abbas, Op, Cit, P168.

(2) Y.Courrière, Op, Cit P165.

أوروبي الشوارع التي مر عليها موكب الوالي العام و رددوا عبارات: "حضوركم يمثل المقاومة الشعبية ضد الانفصاليين في باريس"، "الجزائر فرنسية"، ويهتفون باسم سوستال: "لا ترحل ..." وقد تطلب الأمر الاستعانة بدبابة حتى يفتح الطريق لسوستال إلى الميناء ومغادرة الجزائر[1] وفي نفس اليوم حرر نواب الجزائر من الأوروبيين مذكرة أرسلوا بها إلى غي مول يعلمونه بخطورة قدم الجنرال كاترو إلى الجزائر وطالبوه بإلغاء مشروع "تنظيم الانتخابات الموحدة والحرة" رغم أن هذه المبادئ كانت قاعدة لبرنامج الرجل الذي بكوا على رحيله.

وكان رئيس الحكومة غي مول قد برمج زيارة له إلى الجزائر في 06 فيفري 1956 لينصب الجنرال كاترو في منصبه كوزير مقيم لكن المستوطنين استنفروا قواهم وأجبروا رئيس الحكومة على الحضور بمفرده بحيث استقبلوه بمظاهرات صاخبة ومناوئة وأعلنوا عن معارضتهم له ولسياسيته وللجنرال كاترو، وأجبروا غي مول على عزل هذا الأخير واستبداله فيما بعد بروبير لاكوست.[2] وهناك من المؤرخين الفرنسيين من يعتبر أحداث 06 فيفري 1956 بالجزائر على أنها سابقة خطيرة ويوم استسلام وانقلاب في تاريخ الحرب بين الجزائر وفرنسا وانتهت بذلك عهدة جاك سوستال في الجزائر، تاركا وراءه فوضى سياسية عارمة وخلافات حادة بين القوى الفاعلة في الجزائر ورئيس الحكومة الجديد.[3]

أما عن الإصلاحات المعلن عنها فباستثناء تأسيس عمالة بونه (عنابة) وبعض الإجراءات المتعلقة بالتمدرس فإن "خطة سوستال" الإصلاحية لم تشهد انطلاق ولم يعرف سوى مساندة محتشمة من سلطات باريس ومناورة الرئيس لاكيير (Lacquière) مع مفكري الإدارة الاستعمارية بالجزائر وتعثر "الإصلاح البلدي" بعد الاستقالة الجماعية للنواب الجزائريين وبقي الإصلاح الزراعي "قيد الدراسة" والتعليم في "هيئة مشروع".

(1)Idém, P 266.
(2)Claude Paillat, Op, Cit, P198.
(3)Y. Courrière, Op, Cit, P 166.

كما أن مشروع الإدماج لم يستطع أن يحقق أدنى حد من الإجماع من حوله لأنه يرفض "الواقع الوطني" من جهة وهو يعني نهاية الامتيازات السياسية والاقتصادية للمستوطنين من جهة أخرى.

*

خاتمة

بعد دراستنا وتحليلنا لموضوع بحثنا هدا الذي يحمل عنوان سياسة الحاكم العام الفرنسي جاك سوستال للقضاء على الثورة سنة 1955، والتي جاءت في ثلاثة فصول، وأهم ما يمكن أن نخلص إليه في هدا البحث: أن اندلاع الثورة بعد أن تحققت لها جملة من الأسباب والعوامل لم تكن قبل هده الفترة، وعرفت خلالها الثورة زحما كبيرا وتجاوبا شعبيا عظيما مما جعل الإدارة الفرنسية تستخدم كل قوتها العسكرية والمدنية في محاولة لتوقيف مسار الثورة.

ويبدو أن الحكومة الفرنسية قد حددت السياسة الجزائرية الجديدة والمتمحورة حول ضرورة اعتماد القمع العسكري والعمل على إنهاء لهيب الثورة وبالموازاة تبني سياسة إصلاحات من شأنها أن تلهي الجزائريين عن الثورة التي باتت تهدد وجودها، وبعد دلك اختارت رجلا يحسن المناورة السياسية ويتقن أساليب القمع ووجدت في شخصية جاك سوستال الرجل المناسب نظرا لتجربته الطويلة في المصالح الخاصة.

وبمجرد حلوله بالجزائر يوم 15 فيفري 1955، كشف سوستال عن المحور السياسي الذي بنى عليه جميع تصريحاته و مساعيه و هو سياسة الإدماج التي صار أحد أكبر المنظرين فيها والمروجين لها لحل الأزمة الجزائرية وهو يأخذ بعين الاعتبار مصالح المستوطنين الأوروبيين وحقوق المسلمين الجزائريين على حد سواء وشدد على فكرة أن الإدماج يختلف تماما عن سياسة الاندماج إلا أنه صادف عدة عراقيل ومعوقات تمثلت في المعارضة الشديدة من مختلف الأطراف .

ومن أجل بلوغ المسعى الاستعماري الذي يهدف إلى دمج الشعب الجزائري في فرنسا وإقحامه في مختلف المؤسسات الاستعمارية بغاية الفصل بين الماضي الاستعماري الفرنسي والجزائر المستقلة ذات السيادة، جاء الوالي العام ليطبق مشروع إصلاحات شاملة عرفت باسمه وهي خطة سوستال التي تطرقنا إليها بالتفصيل في الفصل الثاني.

لقد كانت خطة سوستال مشروعا شاملا متكاملا يمس جوانب مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وهي تهدف كلها كما سبق وأسلفنا إلى وضع آليات في جميع الميادين قصد

إفشال الثورة الجزائرية والجدير بالذكر أن سوستال كان يراهن كثيرا على مجموعة السياسيين الوطنيين الدين يصفهم بالمعتدلين في نجاح مشاريعه.

غير أن الوالي العام فوجئ في منتصف سنة 1955 بسلسلة من التطورات التي أثرت على مشاريعه وخططه فكان لهجومات 20 أوت 1955 وقعا شديدا على سوستال ونتيجة لتأثيراتها تبلور إصدار الكتلة لائحتها المشهورة والمعروفة بلائحة الواحد والستين نائبا وفهم الوالي العام أن جبهة التحرير الوطني نجحت في إيقاظ الحس الوطني لدى مجموعة النواب .

هذه التطورات أقنعت سوستال باستحالة نجاح مشروع الإدماج الذي بني عليه كل شيء وانحاز إلى صف غلاة المستوطنين الذين وبعد أن قاطعوه طويلا تقربوا منه وساندوه بالوسائل الدعائية لا سيما بعد تراجع الحكومة عن دعمها له .

رغم كل دلك فإن سوستال لم ييأس نهائيا من نجاح مهمته في الجزائر إذ أشرف على عملية العصفور الأزرق وضاعف من عدد مصالح الإدارة المتخصصة ثم فكر في استخدام الزعيم مصالي الحاج ليخلق منافسا للتنظيم الثوري .

ومع ذلك فشلت جميع خطط سوستال وسجلت الثورة بالمقابل نجاحا كبيرا المستوى الدبلوماسي عندما أدرجت القضية الجزائرية لأول مرة في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في دورتها العادية بتاريخ 30 سبتمبر 1955 .

وبقيت خطة سوستال في الأخير معلقة من فعل تطور الأحداث السياسية والعسكرية ولم يفلح صاحبها في تطبيقها رغم كل ما وفره لها من إمكانيات مادية و دعائية.

أما مشروع الإدماج فلم يتمكن هو الآخر من تحقيق الإجماع حول مفهومه وآليات تطبيقه، ولم يعد يجد تجاوبا عند الحكومة ولا عند الوطنيين المعروفين لدى الإدارة الفرنسية بالمعتدلين واعتبر مشروعا تجاوزه الزمن في نهاية 1955 .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع :

المصادر :

1 . الأشرف مصطفى: **الجزائر الامة والمجتمع**، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2008، ص 183

2 . بن خدة بن يوسف : **الجزائر عاصمة المقاومة** ، ترجمة : مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر ، 2005،

3 . بن خدة بن يوسف :**شهادات ومواقف** ، ط1 ، دار النعمان ، الجزائر ، 2004

4 . بلحسين مبروك : **المراسلات بين الداخل و الخارج، الجزائر – القاهرة 1954–1956 و مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، الجزائر، دار القصبة للنشر 2004

5 . بلقاسم مولود قاسم نايت : **ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر 1954**. قسنطينة: دار البعة، 1983، ص 88-89.

6 . حربي محمد : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، تر : نجيب عياد وصالح المثلوني ، المؤسسة الوطنية للفنون الطبيعية.

7 . فرحات عباس : **تشريح حرب** ، تر : أحمد منور ، دار المسك ، الجزائر ،2010

8 . عاشور شرفي : "**قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962**"، تر: عمار مختار، الجزائر، دار القصبة للنشر 2007

9 . محفوظ قداش : **وتحررت الجزائر** ، دار الأمة ، الجزائر ، 2011 .

المصادر الأجنبية :

1 _ Amar Hamdani, Krim Belkacem, le lion des Djebels, éd, Balland, Paris 1973, P145

2 _ Ben Youcef ben Khedda, Abane-Ben M'hidi : leur apport à la révolution algerienne, éd Dahlab, alger 2000

3 _ Henri Alleg (et autres), la guerre d'Algérie, les occasions perdues, par J. Douzoun, éd Messidor (Temps actuels) France 1981,

4 _ Jacque Soustèlle,aimee et souffrante algerie et témoignages, éd, LA découverte et journl le monde, Paris1990.

5 _ Pièrre Beyssade, la guerre d'algerie 1954-1962. De l'insurréction à la fin de la IV république des Barricades d'alger a la paix d'évian, éd Planéte Paris 1968.

6_ Yves courrière, la guerre d'Algérie, le temps des léopards, vol 2, éd, Rahma, AlgER, 1993,

2 . المراجع :

1 . بريستير ايفة: "**في الجزائر يتكلم السلاح نضال شعب من أجل التحري**", تر عبد الله ف. كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1989.

2 . بورغدة رمضان : **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962** سنوات الحسم والخلاص، الطبعة الأولى، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، 2012 .

[1] 3 . بوحوش عمار : **التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى غاية 1962**، بيروت، دار الغرب الإسلامي الطبعة الاولى،1997.

4 . بوعزيز يحي : **ثورات في القرن 19 و20 ثورات القرن العشرين** ،دار البصائر ، الجزائر ، 2009.

5. بلحاج صالح: **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2007،

6 . عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام** ،ج 3 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ت .

7 . جويبة عبد الكامل: **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958**، ط1، منشورات الحبر، الجزائر.

8 . الزوبير محمدالعربي وآخرون :**كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954. 1962** ، دط ، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007 .

9 . قنان جمال : **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ،1994.

10 . عباس محمد : **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954.1962** م ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007.

11 . عبد القادر حميد :"**فرحات عباس رجل الجمهورية**"، الجزائر، دار المعرفة ، 2007

12 . اغربي الغالي : **فرنسا والثورة الجزائرية 1954_1959** ،دراسات في السياسات والممارسات ، دار غرناطة ، الجزائر،2009.

13 . طاس ابراهيم : **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956. 1985** ، دار الهدى ، الجزائر ، 2013 .

14 . لونيسي رابح و آخرون : **تاريخ الجزائر المعاصر 1830. 1989** ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، د.س .

15 . تماتياسى قريقور: **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين ا لمثالية والواقع 1955.62 19**، تر: محمد جعفري ، منشورات السائحي.

16 . مسعود عثماني : **الثورة الجزائرية اما الرهان الصعب**، طبعة جديدة، ج1 ،عين مليلة الجزائر ، 2013.

17 . معمري خالفة : **عبان رمضان**، تعريب زينب زخروف، الجزائر، منشورات ثالة، 2007.

18 . يحي جلال :**السياسة الفرنسية في الجزائر 1830.1960** ، دار المعرفة، القاهرة 1959.

المراجع الأجنبية :

Allstair HORN, A savage war of pace: algeria: 1954-1962. London: Mc Millan, 1977.

1 _ Alistaire home Histoire de laguerre d;algerie , edition dahlab ,alger2007.

2 _ Alain de sérigney echo d’alger l’abondon Vol2, éd, Les prèsses de la cité Paris, 197.4

3_ Claude paillat, deuxième dossier secret de l’Algérie, éd, les presses de la cité, Paris 1962, .

[1] 4 _ Michel k, clark, algeria in turmoll. New York: praeger, 1960.

5 _ Claude Collot « Tradition et innovation dans l'administration française, l'expérience algerienne de 1955 à 1962 », P 632
6 _ Histoire de l'algerie: 1954-1962. Paris: seull 1982, p.62. Bamarde DOZ et evelyne LEVER
7 _ Patrick Eveno et Jean planchais, la guerre d'Algérie, Dossier[1] Ed plon pris 1956

3 . الجرائد والصحف :

أ . باللغة العربية :

1 . **البصائر** عدد351 27.01.1956.
2 . **جريدة المجاهد**، ثورة الجزائر والاحتلال الفرنسي، العدد 4-11، 1957/11/1،

ب . باللغة الفرنسية :

La dépêche quotidienne d'algérie , 1_2 janvier , 1956.
DROZ et LEVER.

4 . الرسائل الجامعية :

1 . أعراب مراد " **خطة سوستال لمواجهة الثورة 1955** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2002/2001
2 . بوهناف يزيد : **مشاريع التهدئة ابان الثورة الجزائرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين (1954-1962)** مذكرة لنيل شهادة الماستر تاريخ حديث ومعاصر، المشرف: قريري سليمان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخصر، باتنة، 2013.
3 . بورغدة رمضان : **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958 1962**، أطروحة دكتوراة، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2006 / 2007 .

فهرس الأعلام والأماكن

فهرسالأعلام

. أ .

ادقارفور : ص 12 . 14 . 17 .
23. 44 . 48 . 51 . 52
46

ايف شانتيو : ص 42

أحمد فرانسيس : ص 20

أشياري : ص41

ألان دي سيريني :ص51

أومران : ص39 . 42

إيف كورير : ص44

آلارد : ص11

. ب .

بورجيس مونوزي : ص 12 . 27 .
28

بورجو: ص16

بوفر : ص 26 . 28

برلانج : ص29

بييربوجاد : ص 52 بن جلول : ص

بونك كريفو : ص 41

بن خدةيوسف : ص 20

بوابي بانس : ص41

. ج .

جرمين تيون : ص16 . 41 . 44
49

جون فوجور : ص 16

جاك جولي : ص49

جاك شوفالي : ص 34

. د .

ديغول : ص12 . 14

دي شيريني : ص 53

. ر .

روجي ليونار: ص 09 . 11 . 28

روبيؤ بارا : ص44

روبير لاكوست : ص45 . 53

روبر مارتل : ص 41

رابح بيطا ط : ص 21

روني ماير : ص 23 . 16

روزنفلد : ص 43

. ز .

زيغود يوسف : ص47

. س .

سبيلمان : ص 10 . 11

سافامون : ص 53

. ش .

شابيير : ص 10

شارل روبير آجرون: ص 43

شريال : ص 16 . 26 . 28: ص20

الشيخ خير الدين : ص20

. م .

ميصاالي الحاج : ص 20

ميتران فرانسو : ص 8 . 9 . 11

مونتاي فانسون: ص 15 . 18 . 19 .

. ع .

عبان رمضان : ص 28

عبد الرحمان كيوان : ص 19

عباس فرحات : ص 20 . 21

22 . 42 . 43

. غ .

غي موليبه : ص 44 .45 .53

. ف .

فرانس منداس : ص 8 . 9 . 1

1 . 12 . 13 . 23 . 52

53 .

. ك .

كاترو : ص 45 . 52 . 53

. ل .

لاكيير :ص 41 . 54

49 . 41

مصطفى بن بولعيد : ص 18 . 19 . 21

مرباح مولاي : ص 19

موريس فيوليت : ص 42

موريس دوفرجي : ص43

موريس كوتولي : ص 17

فهرس الأماكن

أمريكا اللاتينية : ص14

الأوراس : ص 10. 11 . 28 . 29 . 49

الألمان : ص 12

إيطاليا : ص 14

بلاد القبائل : ص 10 . 11 . 23 .28 . 49

باتنة : ص 24

باريس :ص 11

البليدة : ص 21

تيزيوزو : ص24

تبسة : ص24

الشمال القسنطيني : ص 10 . 26 ت 28 . 29 . 49

سكيكدة : ص 23 . 41

مسيلة : ص24

المغرب : ص16

1

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضزعات

شكر .....

إهداء .....

مقدمة ..... أ

الفصل الأول:

ردود فعل السلطات الفرنسية بعد أول نوفمبر 1954

المبحث الأول: الإجراءات الأولية للسلطات الفرنسية تجاه الثورة التحريرية 8

المبحث الثاني: تعيين جاك سوستال مقيم عام في الجزائر.....14

المبحث الثالث : الإجراءات الأولى لجاك سوستال: 17

الفصل الثاني

اصلاحات جاك سوستال للقضاء على الثورة

تمهيد.....32

المبحث الأول : إصلاحات إدارية 34

المبحث الثاني :إصلاحات اجتماعية 36

المبحث الثالث : إصلاحات اقتصادية 37

الفصل الثالث :

المواقف المختلفة من سياسة جاك سوسستال

المبحث الأول : الموقف الفرنسي.....39

المبحث الثاني : الموقف الجزائري 45

المبحث الثالث: نتائج مشروع الإصلاحات 48

خاتمة 56

المصادر والمراجع : 59

فهرس الأعلام 64

فهرس الأماكن 67

فهرس الموضوعات.....69

ملخص البحث:

تبين الحقائق والمعلومات التي أوردناها في محاور البحث، أن الحاكم العام الفرنسي في الجزائر جاك سوستال، خلال توليه فترة الحكم في الجزائر 1955.1956، ناضل من أجل تطبيق سياسة الإصلاحات، بحيث يعتبر مشروع متكامل، يمس جوانب مختلفة منها إدارية واقتصادية واجتماعية، وهذه الإصلاحات جميعها، تهدف إلى إنجاح مشروع بخلق قوة ثالثة . إشراك الجزائريين المسلمين . في الرقي بالمقاطعة، وإعادة إحلال الأمن، وتهدئة الوضع في الظاهر، وأما في الباطن فهي محاولة عزل الشعب عن ثورتة وحرمانه من منابع قوته.

الكلمات المفتاحية: جاك سوستال، الجزائر، سياسة الإصلاحات.

Research Summary

The facts and information that we have mentioned in the research axes show that the French Governor General in Algeria, Jacques Soustal, during his tenure in office in Algeria 1955-1956, fought for the implementation of the policy of reforms so that it is considered an integrated project that touches different aspects, including administrative, economic and social, and these reforms all aim at the success of a project by creating A third power - the involvement of Algerian Muslims - in advancing the boycott, restoring security, and calming the situation outwardly. As for the subconscious, isolating the people from the revolution and depriving them of their sources of strength.

Key words: Jacques Soustal, Algeria, the politics of reforms